# 4

# الجبهة الداخلية

ما مدى جودة استجابة الأمريكيين لتحديات عصر المعلومات العالمي هذا؟ قد تفقد أمةٌ ما قوَّتَها من خلال تجاوز الأمم الصاعدة لها. ولكن هذا ـ كما رأينا في الفصل الأول ـ ليس هو التحدي الأرجح احتمالاً. فالبرابرة لم يدحروا روما؛ بل لقد تعفّنت هي من الداخل. إذْ فَقَدَ الناسُ الثقةَ بثقافتهم وبمؤسّساتهم، وراحت فئات النخبة تتصارع للسيطرة على السلطة، وتزايد الفساد، وعَجِزَ الاقتصاد عن النمو بطريقة كافية[1]. واليوم لا يستطيع البرابرة الإرهابيون أن يدمِّروا القوَّة الأمريكيَّة إلاَّ إذا تعفّنّا من الداخل. فهل هناك علامات مماثلة على التفسّخ في الولايات المتحدة اليوم؟ وهل يمكن أن تفقد هذه الأمة قدرتها على التأثير إيجابياً في أحداث العالم بسبب معارك داخلية حول الثقافة، وانهيار المؤسَّسات، والركود الاقتصادي؟ فإذا بدا مجتمعنا آخذاً بالانهيار مع مؤسَّساته، فسوف نصبح أقلّ جاذبية للآخرين. وإذا فشل اقتصادنا، فسوف نخسر أساس قوتنا الصلبة، وقوّتنا الناعمة الطرية كذلك. وحتى إذا

---

(1) كان هناك بالطبع أسباب كثيرة أُخرى لهذه الظاهرة المعقَّدة. انظر رمزي ماكمولين **الفساد واضمحلال روما** (نيوهافن: مطبعة جامعة ييل، 1988).

استمرّت الولايات المتحدة تحمل الأوراق الرابحة في القوّة العسكرية، والاقتصادية، والناعمة الطرية، فهل يمكن أن نفقد قدرتنا على تحويل تلك الموارد إلى تأثير فعّال؟ فبعد كل شيء، قد يخسر اللاعبون رغم حصولهم على أوراق عالية.

إن تحويل القوّة ـ أي ترجمة مواردها إلى تأثير فعّال ـ كان معضلة طويلة الأمد للولايات المتحدة. فقد كانت الولايات المتحدة أقوى بلد في العالم في العقود التي أعقبت الحرب العالمية الأولى. ولكننا، بسبب انشغالنا بأمورنا الداخلية في عشرينيات القرن العشرين، وفشلنا الاقتصادي في ثلاثينيّاته، عجزنا عن تنظيم مواردنا على نحو فعّال على المسرح الدولي، ولذلك دفعنا الثمن في الحرب العالمية الثانية. إن صناعة السياسة الخارجية الأمريكيَّة عملية موحلة لأسباب عميقة الجذور في ثقافتنا ومؤسَّساتنا. فالدستور قائم على وجهة النظر الليبرالية التي سادت في القرن الثامن عشر، ومفادها أن أفضل طريقة للسيطرة على السلطة هي تجزئته واستخدام الضوابط والتوازنات المكافئة. ففي السياسة الخارجية، كان الدستور دائماً يدعو الرئيس والكونغرس إلى التصارع على السيطرة[2]. ويصبح هذا الصراع معقّداً عندما تكون الرئاسة والكونغرس تحت سيطرة حزبين سياسيين مختلفين. كما تتصارع مجموعات ضغط اقتصادية وعرقية قوية على تعاريف للمصلحة الوطنية تُضَمِّنُها كلُّ مجموعةٍ مصلحتَها الذاتيَّة. ومما يزيد الأمور تعقيداً وجود ثقافة سياسية عن الخصوصية الاستثنائية الأمريكيَّة بجعل سياستنا الخارجية متمسّكةً بالأخلاق على نحو فريد[3]. وقد

---

(2) العبارة مستقاة من المعالجة الكلاسيكية في كتاب سيسيل ف. كراب الأصغر وبات م. هولت، **دعوة إلى الصراع: الكونغرس والرئيس والسياسة الخارجية** (واشنطن، مقاطعة كولومبيا: مطبعة الكونغرس الفصلية، 1980).

(3) دكستر بيركينز، «ما هو الشيء الأمريكي المتميز في السياسة الخارجية للولايات المتحدة؟»، في كتاب من تحرير غلينـدون ڤان دوزين وريتشارد ويد بعنوان: **السياسة الخارجية والروح الأمريكيَّة** (إيتاكا: مطبعة جامعة كورنيل، 1957)، ص3 ـ 15.

أدَّى ذلك إلىٰ جعل بعض الواقعيين، مثل وزير الدفاع الأسبق جيمس شليسِينْغَرْ، يعبّرون عن اليأس لأن السياسة الخارجية الأمريكيَّة «ينقصها الثبات المرتبط عادة بالقوى العظمى»[4].

والآن، في الوقت الذي يحتاج فيه الأمريكيون إلىٰ التكيّف مع عالم أكثر تعقيداً، وتتداخل فيه السياسات الخارجية مع السياسات المحلية أكثر من أي وقت مضى، يعتقد بعض المراقبين أن هذه الحالات التقليديَّة من عدم الكفاءة، والعجز عن تحويل القوة آخذة في التفاقم من خلال الصراع الثقافي، والانهيار المؤسَّسي، والمشاكل الاقتصادية. وقد تولدت من كل قضية أدبياتٌ واسعة. واهتمامي هنا ليس في حسم مثل هذه المجادلات، ولكن تفحص عينات من محتوياتها للاستدلال عما إذا كانت تقدم أدلة تشير إلىٰ مصير روماني للولايات المتحدة. وسوف أبرهن علىٰ أن مثل هذه الأدلّة شحيحة في مطلع القرن الجديد.

## التفسّخ الأخلاقي والانقسام الثقافي

رأى بعضهم دليلاً علىٰ انقسام عميق في معركة الانتخابات الرئاسية سنة 2000، التي كانت فيها الأصوات شديدة التقارب، حيث أظهرت الخريطة الانتخابية أن «القلب الداخلي، الذي هو موطن الناس «المتحسسين بواجبهم»» كان مؤيداً لبوش، وأن «السواحل التي لا ولاء لها، والغرب الأوسط الصناعي» والمدن الكبرى قد صوتت لغور. أما خريطة كل مقاطعة علىٰ حدة فتعطي صورة أكثر تعقيداً ولكنّها تؤكد وجود انقسام ريفي ـ مدني وخلافٍ بين الضواحي الداخلية والخارجية[5]. ويذهب آخرون إلىٰ أبعد من ذلك فيصفون

(4) جيمس شليسينغر، **أمريكا عند نهاية القرن** (نيويورك: مطبعة جامعة كولومبيا، 1989)، ص87.

(5) «أمة واحدة، قابلة للقسمة المنصفة، تحت رعاية الله»، **الإيكونوميست**، 20 كانون الثاني/ يناير، 2001، ص21 ـ 24.

تفسخاً أخلاقياً في البلد ككل. وبكلمات المؤرخة المحافِظة غيرترود هيملفارب، فإن الولايات المتحدة تواجه حالياً «انهيار المبادئ والعادات الأخلاقية، وفقدان الاحترام للسلطات والمؤسَّسات، وانهيار الأسرة، وغروب اللطف والكياسة، وإفساد الثقافة العليا والحطّ من شأن الثقافة الشعبية». فالثقافة المضادة في ستينيّات القرن العشرين صارت هي المسيطرة، بينما تم نفي الثقافة التقليديَّة في خمسينيّاته إلىٰ مرتبة الانشقاق[6]. ويرى روبرت بورك أيضاً أن جميع جوانب ثقافتنا تقريباً آخذةٌ في الانهيار، وقارَنَ الأبُ ريتشارد نيوهاوس أمريكا بألمانيا النازية[7].

فإذا كانت هذه الانقسامات عميقةً كما صُوِّرَتْ فإنّها يمكن أن تنتقص من قوتنا الصلبة بتثبيط قدرتنا علىٰ التصرّف بشكل جماعي، وتقلّص من قوّتنا الناعمة الطرية بتقليل جاذبية مجتمعنا وثقافتنا. ولكن هذا ليس صحيحاً في أيٍّ من هاتين الحالتين.

فإذا كانت أمريكا الطبقة الوسطى منقسمة كما توحي به هذه الروايات، كما يقول عالم الاجتماع آلان ووُلْفْ، فإن «مستقبلنا كأمّة سوف يتميّز بصراعات تنتهي بين وجهات نظر عالمية لا يمكن التوفيق بينها، مما يثير احتمالاً بأن الاستقرار الديمقراطي الذي أبقى بلدنا متماسكاً منذ الحرب الأهلية لن يعود قابلاً للتحقيق». ولكنه يجادل بأن الأمريكيين العاديين ليسوا منغمسين في حروب ثقافية كما يعتقد المفكّرون والمثقَّفون، فالرسالة التي درسها عن أمريكيّي الطبقة الوسطى إلىٰ القلقين من احتمال تفكّك أمريكا هي رسالة مهدئة.

---

(6) غيرترود هِيملْفَارْبْ، **أمة واحدة، وثقافتان** (نيويورك: نوپف، 1999)، ص20.

(7) روبرت هـ. بوزْكْ، **المسيرة المترهلة إلىٰ عامورة: الليبرالية الحديثة والاضمحلال الأمريكي** (نيويورك: ريغان بوكس، 1996 تجارة)؛ ريتشارد نيوهاوس، «نهاية الديمقراطية؟ الاغتصاب القضائي للسياسة»، مجلة **فيرست ثينغز**، تشرين الثاني/ نوڤمبر 1996، ص18.

فالوطنية الناضجة والتسامح قد حلاّ محل الانقسامات المريرة التي رافقت الحرب الڤيتنامية في ستينيّات القرن العشرين وسبعينيّاته، وميّزا ـ مع بعض الاستثناءات ـ ردّ الفعل الأمريكي علىٰ أحداث أيلول/ سبتمبر سنة 2001[8].

صحيح أن بعض المؤشرات الثقافية كالجريمة، ومعدلات الطلاق، وحمل المراهقات سفاحاً، هي أسوأ اليوم مما كانت عليه في الخمسينيّات، ولكن المقاييس الثلاثة كلها قد تحسّنت كثيراً في تسعينيّات القرن العشرين. وحتى قبل أيلول/ سبتمبر سنة 2001، كانت الأمة قد أحرزت تقدماً ملموساً نحو أكثر من ثلثي سبعين أَو أكثر من الأهداف المحلية الهامّة المتصلة بالازدهار، ونوعية الحياة، والفرص، والأمن الشخصي، والقِيَم. وعلىٰ عكس الآراء التي كثيراً ما يعبّر عنها المتشائمون ثقافياً، فإنّه «ليس هناك دليل يُعْتَمَدُ عليه بأن الطلبة الأمريكيين يتعلّمون أقل من غيرهم في المدارس، أَو أن الحلم الأمريكي آخذ بالتلاشي، أَو أن البيئة أكثر تلوثاً»[9]. وقد تناقصت جرائم القتل وتعاطي المخدرات في العقد الأخير، بينما تحسّنت الصحة، والبيئة، والسلامة[10]. ومعظم الأطفال ما زالوا يعيشون مع الوالدين الطبيعيين كليهما، وقد استقر معدل حالات الطلاق. كما ازدادت العضوية الأمريكيّة في المنظّمات الدينية من 41 بالمئة إِلىٰ 70 بالمئة علىٰ مدى القرن العشرين، رغم أن الحضور في الكنائس ظلّ مستقراً عند معدل 43 بالمئة في سنة 1939 و40 بالمئة في سنة

---

(8) آلان وولف، **أمة واحدة، بعد كل شيء: ما الذي يفكر فيه الأمريكيون فعلاً عن الوطن، والأسرة، والنزعة العنصرية، والرفاهية، والهجرة، والشذوذ الجنسي، والعمل، واليمين، واليسار، وعن بعضهم البعض** (نيويورك: ڤايكنغ، 1998)، ص15، 176، 165.

(9) ديريك بوك، **حالة الأمة** (كمبريدج، ماساشوسيتس، مطبعة جامعة هارڤارد، 1996)، ص359.

(10) غريغ إيستر بروك، «أمريكا التي علىٰ ما يرام»، **ذي نيوريپابليك**، عدد 4 كانون الثاني/ يناير، 1999، ص19 ـ 25.

1999[11]. ورغم أن الولايات المتحدة لديها مشاكل اجتماعية ـ كما كان عليه حالها دائماً ـ فإنّها لا تبدو مسرعة إلىٰ اقتحام الجحيم في سلة يدوية.

فكيف يستطيع المرء إذن أن يفسِّر التشاؤم الذي كان موجوداً قبل أيلول/ سبتمبر سنة 2001[12]؟ إنّه يعكس، جزئياً، ميلَ أجهزة الإعلام إلىٰ تأكيد القصص المنسجمة مع موضوع الأخبار السيئة. «فإذا كان معظم الأمريكيين يعتقدون أن العالم الحقيقي يشبه العالم الذي يشاهدونه علىٰ شاشات التلفزيون، فإن من السهل أن يرى المرء لماذا يعتقدون أن بلدهم يعاني متاعب عميقة»[13]. ذلك أن رد الفعل علىٰ اتجاهات علىٰ الصعيد الوطني هو ظاهرة تنطوي علىٰ وساطة، إذْ أن الناس ذوي التجربة المباشرة قليلون جداً. وبقدر ما يفعلون، فإن غالبيتهم يخبرون مستطلعي الآراء أن حياتهم الخاصة، ومجتمعاتهم ومدارسهم، وممثليهم في الكونغرس بخير، رغم أنّهم قلقون حول الصعيد الوطني. فإذا كان كل شخص «يعرف» من أجهزة الإعلام أن الأشياء موحلة علىٰ الصعيد الوطني، وليس لديك تجربة مباشرة علىٰ الصعيد الوطني، بل تجربة شخصية جيدة، فإنّك تخبر مستطلع الرأي بما هو معروف تقليدياً بشكل عام عن الحالة الوطنية. فتكون النتيجة فجوة في التفاؤل، وليس دليلاً مقنعاً علىٰ التدهور.

ومن جانب آخر، فإن التشاؤم الثقافي هو ببساطة شيء أمريكي جداً، يمتد تاريخياً إلىٰ جذورنا التطهرية المتزمتة. فقد لاحظ تشارلس ديكنز قبل قرن ونصف أنّه «إذا صدّقنا المواطنين الأمريكيين عن آخرهم فرادى، فإن أمريكا مكتئبة دائماً، وراكدة دائماً، وعرضة لأزمة مفزعة دائماً، ولم تكن غير ذلك من

---

(11) ثيودور كاپلو، ولويس هيكس، وبِنْ واتنبرغ، **أول قرنٍ تم قياسه: دليل مصوَّر للاتجاهات في أمريكا، 1900 ـ 2000** (واشنطن، مقاطعة كولومبيا: مطبعة AEI، 2001)، ص106.

(12) دايڤيد ويتمان، **فجوة التفاؤل: الأنا علىٰ ما يرام ـ ليست تناذراً، وأسطورة الاضمحلال الأمريكي**، (نيويورك: ووكر، 1998).

(13) كريستوفر جينكس، كلمة تمهيدية لكتاب ويتمان: **فجوة التفاؤل**، ص ix.

قَبْلُ أبداً»[14]. وتوضح استطلاعات الرأي أنّه كانت هناك فجوة تفاؤل في خمسينيّات القرن العشرين. وقد تلعب الأجيال المتغيّرة أيضاً دوراً في مُدْرَكاتنا. فالجيل الذي عاش خلال أزمة الكساد الكبير والحرب العالمية الثانية كان لديه شعور أكثر تواضعاً بما يحق له من الجيل الحالي، كما كانت توقعاته أقل، وكذلك خيبة أمله[15]. ومن الممكن المجادلة بأن المعارك الثقافية التاريخية حول الهجرة، والرقّ، ونظرية النشوء والارتقاء، ومنع الخمر، والمكارثية، والحقوق المدنية كانت أكثر جدّيّةً من أية واحدة من القضايا المثيرة للخصومة اليوم. وتبين استطلاعات الرأي أن النَّاس كثيراً ما يضفون على الماضي وهجاً ذهبياً لم يشعروا به في حينه. ومن السهل دائماً إظهار التفسّخ بمقارنة ما هو جيد في الماضي بما هو سيئ في الحاضر، (أَو التقدم بعمل العكس).

أما من أجل أغراضنا، فإن المهمّة ليست التحكيم في المعارك الفكرية حول التغيّر الثقافي، بل السؤال عن كيفية تأثير مثل هذه الأحكام الثقافية في قوّة أمريكا الوطنية، وقدرتنا على تنفيذ سياسة خارجية فعَّالة. إن هناك علاقتين ممكنتان، فأولاً: إذا كان انتباه الأمريكيين مشتّتاً وهم منقسمون بمعارك داخلية حول قضايا ثقافية إلى درجة أفقدتنا القوّة على العمل الجماعي في السياسة الخارجية، فإننا سننتقص من قوّتنا الصلبة. ولقد كان هذا هو الحال في أوّل سبعينيّات القرن العشرين، في أعقاب انقسامنا العميق حول ڤيتنام. ولكن ذلك غير معقول في أوضاع يومنا الراهن. وكما تستنتج هيملفارب نفسها، فإنّه «يكن للأمريكيين أن يفخروا بأنّهم بقوا بعد الثورة الثقافية وحرب الثقافة بدون عقابيل من الاضطهاد أَو نوبات من سفك الدماء، وبدون صراع اجتماعي حقاً. فرغم

---

(14) تشارلس ديكنز، **مارتن تشازِلْويثْ** (1844)، ينقل عنه ويتمان في كتابه **فجوة التفاؤل**، ص85.

(15) روبرت صامْيُويليسون، **الحياة الطيبة ومساخطها** (نيويورك: تايمز بوكس، 1995).

جميع خلافاتهم، تبقى «الثقافتان» راسختين بشدّة ضمن «أمة واحدة»»[16]. وقد رأينا ذلك معروضاً بوضوح وفير بعد 11 أيلول/ سبتمبر سنة 2001.

ثم هناك العلاقة بين الانقسامات الثقافية وقوّتنا الطرية الناعمة. إن هبوطاً في نوعية الحياة الثقافية الأمريكيَّة يمكن أن يخفّض قوتنا الناعمة الطرية إذا جعلت مرارةُ حالات اقتتالنا العائلي الآخرين يشمئزون منّا، أَو إذا أدّت مبالغتنا في وصف عيوبنا علىٰ نحو مسرحي مثير إلىٰ جعل الآخرين يقلِّلون من احترامهم لمَثَلِنا الوطنيّ الجدير بالاقتداء. إن من المؤكّد أنّ هناك أخطاء ينبغي الإبلاغ عنها. فعلىٰ الرغم من أن الولايات المتحدة قد أحرزت تقدّماً في كثير من المجالات الهامّة علىٰ مدى السنوات الأربعين الماضية، فإننا متخلِّفون وراء كندا، وفرنسا، وألمانيا وبريطانيا، واليابان في قضايا وفيات الأطفال، وطول حياة الإنسان المتوقعة، ومعاناة الأطفال من الفقر، وشمول الناس بالتأمين الصحي، ومدى انتشار جرائم القتل، والولادات خارج فراش الزوجية. «ففي الغالب الأعم نجد أن المجالات التي نقود فيها العالم الصناعي هي مجالات كنا نفضّل كثيراً أن لا نتفوّق فيها أَو نتميّز، كمعدلات جرائم القتل والسجن، والنسبة المئوية للفقر في صفوف السكان، أَو تكاليف الرعاية الصحية للشخص الواحد»[17]. ورغم أن أداءنا أفضل مما كان عليه في الماضي، فإنّه ليس بالجودة التي نستطيعها ولا يعادل جودة أداء بعض الآخرين. ومثل هذه المقارنات يمكن أن تكون باهظة الكلفة علىٰ قوة أمريكا الناعمة الطرية. ولكن كلفتها تتضاعف إذا بالَغَ فيها وضَخَّمها ساسةٌ ومثقَّفون أمريكيون يسعون إلىٰ تسجيل نقاط في معارك محلية.

وفي الوقت نفسه، فإن الولايات المتحدة ليست وحدها في كثير من

---

(16) هيملفارب، **أمة واحدة، وثقافتان**، ص141.

(17) بوك، **حالة الأمة**، ص7، 388، 395. وانظر أيضاً «ما أكثر القوالب المتكررة في الاتحاد الأوروبي»، **الإيكونوميست**، عدد 23 تشرين الأول/ أكتوبر 1999، ص23.

التغيرات الثقافية التي تسبِّب النزاع. وعندما يكون هناك مَنْ يشاطرنا المعاناة من مثل هذه المشاكل، تصبح المقارنات أقل إثارة للسخط علينا وأقل إضراراً بقوّتنا الناعمة الطرية. فهناك تقرير لمجلس السكّان يستنتج أن «اتجاهات مثل الأمومة خارج نطاق الزوجية، ومعدلات الطلاق المتزايدة، وصغر حجم العائلات، وتأنيث الفقر ليست قاصرة علىٰ أمريكا بصورة فريدة، بل هي تحدث في العالم بأسره»[18]. كما أن حالات احترام السلطة وبعض مستويات السلوك قد نقصت وتدهورت منذ سنة 1960 في العالم الغربي كله. ولكن ليس هناك دليل علىٰ أن مستويات مسؤوليتنا الشخصية هي أقل اليوم بكثير منها لدى المجتمعات الغربية المتقدّمة الأُخرى. بل إن مستويات عطائنا الإحسانيّ الخيري وخدمة المجتمع أعلىٰ علىٰ وجه العموم[19]. وكما تعترف المؤرخة هيملفارب، فإنّه «من هذا المنظور الدولي، تظهر «الحالة» الأمريكيَّة بوضوح، لا كشذوذ لم يسبق له مثيل، بل كظاهرةٍ مألوفة شديدة الشيوع»[20]. إن قوّتنا الناعمة الطرية تتآكل بفعل قضايا كعقوبة الإعدام وقلّة الرقابة علىٰ البنادق والأسلحة الشخصيَّة، حيث أن رأينا فيها هو المنحرف بين البلدان المتقدمة، أكثر مما تتآكل بفعل التغيرات الثقافية التي نشترك فيها مع الآخرين. وبقدر ما تتشابه التغيرات الاجتماعية في مجتمعات ما بعد الحداثة، تصبح المعارك الثقافية عابرة للقومية بدلاً من اقتصارها علىٰ الساحة الوطنية. ويجد الذين يصفقون لهذه التغييرات والذين يستنكرونها حلفاء في بلدان أُخرى، وعندئذ تبهت المقارنات الوطنية المحضة. ومثل هذا الشحوب يحدّ من فقدان القوَّة الناعمة الطرية التي ترافق الأداء الأمريكي غير الكافي (وليس الآخذ في الهبوط أَو الأفول).

---

(18) توماس ليوين، «انحلال الأسرة عالمي، حسبما تقول إحدى الدراسات»، **النيويورك تايمز**، عدد 30 أيار/ مايو، 1999، ص5.

(19) بوك، **حالة الأمة**، ص376.

(20) هيملفارب، **أمة واحدة، وثقافتان**، ص139.

## الهجرة والقِيَم الأمريكيَّة

إن المخاوف حول تأثير الهجرة على قِيَمنا الوطنية وعلى الإحساس المتجانس بالهوية الأمريكيَّة ظلّت موجودة معنا منذ السنوات الأولى لنشوئنا كأمة. وقد زادت شدّتها بسبب هجمات أيلول/ سبتمبر سنة 2001 الإرهابية. فقد كان بنيامين فرانكلين قلقاً من غباء المهاجرين الألمان الذين لم يكن يعرف الإنكليزية منهم إلاّ عدد قليل والذين كان وجودهم قد يعني «نشوب اضطرابات كبيرة بيننا»[21]. كما أن حزب «عدم معرفة أي شيء» (Know Nothing) قد قام على معارضة قدوم المهاجرين في خمسينيات القرن التاسع عشر، ولا سيما الإيرلنديين والكاثوليك. وتم انتقاء الآسيويين لاستبعادهم اعتباراً من سنة 1882 فصاعداً. ومع صدور قانون تقييد الهجرة في سنة 1924، راح تدفّق المهاجرين يتباطأ حتى صار جدولاً هزيلاً على مدى العقود الأربعة التالية لتلك السنة. وأثناء القرن العشرين، سجلت الأمة أعلى نسبة من المقيمين لديها من مواليد بلدان أجنبية سنة 1910، إذ شكّلوا 14,7 بالمئة من السكّان. أما اليوم، فإن 10,4 بالمئة مولودون في الخارج، ولكن بعض الناس لا يقلقهم وجود ثقافتين، بل تعدد الثقافات أكثر من اللازم[22].

إن عدد الأمريكيين المشتكّين من الهجرة يبلغ ضعف عدد المتعاطفين معها. وتظهر مختلف استطلاعات الرأي تعدداً أو أغلبية ممن يريدون أن يتناقص عدد المهاجرين القادمين إلى البلد[23]. فهم يخشون من تأثير ذلك على

---

(21) فرانكلين، منقولاً عنه في كتاب جورج بورجاس، **باب السماء: سياسة الهجرة والاقتصاد الأمريكي** (پرينستون: مطبعة جامعة پرينستون، 1999)، ص3.

(22) انظر مثلاً پيتر برايملو، **أمة غريبة: بديهيات عن كارثة الهجرة في أمريكا** (نيويورك: راندوم هاوس، 1995)، وتشيلتون وليامسون الأصغر، **سِرُّ الهجرة الغامض: ضمير أمريكا المزيف** (نيويورك: بيسك بوكس، 1996).

(23) وولف، **أمة واحدة، بعد كل شيء**، ص138؛ كينيث شيف وماثيو سلوتر، **العولمة ومدارك العمال الأمريكيين** (واشنطن، مقاطعة كولومبيا: معهد الاقتصاد الدولي، 2001)، ص35.

الأجور وعلىٰ وطأة الكلفة علىٰ دفع الضرائب. وفوق كل شيء فإنّهم قلقون من عدم قدرة الثقافة علىٰ الاستيعاب وتَمَثُّل أعداد كبيرة من المهاجرين الجُدد. ومما يزيد في تفاقم مثل هذه المخاوف نشوء التعدّد الثقافي، والفلسفة الرافضة للصورة المجازية لبوتقة الانصهار والمتفاخرة بدلاً من ذلك بالفوارق العرقية[24]. وكردّ فعل علىٰ ذلك راحت الولايات تسنّ قوانين تقيّد الفوائد الممنوحة للمهاجرين غير الشرعيين، وتفرض الإنكليزية وتعزّزها كلغة رسمية وحيدة.

وفي أعقاب قانون الهجرة لسنة 1965، الذي ألغى القيود العنصرية والعرقية، تغيّرت أنماط المهاجرين بحيث صارت أغلبية المهاجرين الجُدد من البلدان الأقل نمواً[25]. فنصف المقيمين اليوم من مواليد البلدان الأجنبية هم من أمريكا اللاتينيّة؛ وربعهم من آسيا[26]. فلا علاقة لهم بالإرهاب. ولقد شهدت هذه الموجة الثانية من الهجرة تدهوراً في الأداء الاقتصادي للمهاجرين الجُدد يعود جزئياً إلىٰ الهبوط النسبيّ لمهارات العمل عندهم. وأنتجت الهجرة فائدة صافية قليلة للبلد ككل، ممّا يمكن قياسه (وهي فائدة مثّلت 0,1 بالمئة من إجمالي الناتج القومي)، ولكنّها أيضاً أضرّت بالفرص الاقتصادية للعمّال الأقل مهارة، وكان لها تأثير مالي قاسٍ علىٰ الولايات التي تعرّضت لها، مثل كاليفورنيا[27].

وقد سبَّبت أعدادُ المهاجرين وأصولهم مخاوفَ مقلقة حول تأثير الهجرة علىٰ الثقافة الأمريكيَّة. وقد أظهرت البيانات من إحصاء سنة 2000 زيادة كبيرة في أعداد السكَّان الناطقين بالإسبانية من أمريكا اللاتينية أحدثتها إلىٰ حد كبير

---

(24) آرثر شليسينغر، **فصم وحدة أمريكا: تأملات في مجتمع متعدد الثقافات**، طبعة منقحة (نيويورك، و. و. نورتون، 1898).

(25) كاپلو، وهيكْز وواتنبرغ، **أول قرن تم قياسه**، ص14 ـ 19.

(26) مكتب الإحصاء الأمريكي: «السكان المولودون في بلدان أجنبية في أمريكا»، مجلة **كارانت پوپيوليشن رپورت**، آذار/ مارس 2000، ص1.

(27) بورجاس، **باب السماء**...، ص 8 الحاشية.

موجات من المهاجرين الجُدد، بطُرق مشروعة وغير مشروعة، بحيث يوشك هؤلاء علىٰ الحلول محل السود باعتبارهم أكبر أقلية في الأمّة[28]. وتصوّر التنبؤاتُ السكانيةُ في سنة 2050 بلداً لا يشكِّل فيه البيض غير الناطقين بالإسبانية سوى أكثريّة ضئيلة. فالناطقون بالإسبانية سيكونون 25 بالمئة، والسُّود 14 بالمئة، والآسيويون 8 بالمئة[29]. وعند البعض، ومنهم المؤلف بيتر برايملو (وهو نفسه مهاجر من بريطانيا)، فإن الولايات المتحدة لم يعد بوسعها أن تكون بلد مهجر. «إن ما هو غير عادي في الجدل الدائر الآن حول الهجرة الأمريكيَّة هي أن الأمريكيين يجري حثّهم علىٰ التخلّي عن الروابط العرقية المشتركة بشكل كامل والاعتماد علىٰ العقيدة الإيديولوجية للإبقاء علىٰ تماسك دولتهم». فقبل قرن من الزمن، جُوبِهَتْ آخرُ موجةٍ من المهاجرين بطلبٍ صارم لهم بأن يتأمركوا. ويشعر برايملو بالقلق اليوم بأن مثل هذا الطلب قد أضعفته التعددية الثقافية التي يجري تدريسها في المدارس الأمريكيَّة[30].

ولكن برايملو وآخرين غيره يقلِّلون من شأن القوة المستمرة لبوتقة الانصهار. فالاتصالات وقوى السوق لا تزال تُنتج حافزاً قوياً لإتقان اللغة الإنكليزية وقبول درجة من التمثل والذوبان. فحسب رأي مجلس الأبحاث القومي، كان ثلاثة أخماس المهاجرين القادمين في ثمانينيّات القرن العشرين يتحدَّثون الإنكليزية جيداً. ومن بين المقيمين في البلد ثلاثين سنة أَو تزيد، لم يكن هناك سوى 3 بالمئة ممن قالوا إنّهم لا يتحدَّثون الإنكليزية جيداً[31]. وتشير

---

(28) إيريك شميدت، «الإحصاء الجديد يظهر أن ذوي الأصول الإسبانية متساوون مع السود في الولايات المتحدة»، **النيويورك تايمز**، 8 آذار/ مارس، 2001، ص1.

(29) ستيڤن هولمز، «الإحصاء يُظْهر تحولاً عرقيّاً عميقاً في الولايات المتحدة»، **النيويورك تايمز**، 15 آذار/ مارس، 1996، ص16.

(30) برايملو، **أمة أجنبية**، ص258، 208، 217.

(31) جيمس سميث وباري إدمونستون، كمحررين لكتابٍ عنوانه: الأمريكيون الجدد: تأثيرات الهجرة اقتصاديًا، وسكانيًا وماليًا (واشنطن، مقاطعة كولومبيا: مطبعة الأكاديمية الوطنية، 1997)، ص13.

معظم الأدلة إلىٰ أن أحدث المهاجرين يندمجون بسرعة تعادل علىٰ الأقل سرعة اندماج سابقيهم. فأجهزة الإعلام الحديثة تساعد المهاجرين الجُدد علىٰ أن يعرفوا عن بلدهم الجديد سلفاً أكثر مما كان المهاجرون يعرفون قبل قرن من الزمن. وقد أوضح استطلاع للرأي أجرته صحيفة **الواشنطن بوست** بين ألفين وخمسمئة لاتيني أن تسعة أعشارهم يعتقدون أن من المهم أن يتغيّروا لكي يندمجوا في محيطهم الجديد. ولكن تسعة من كل عشرة كانوا يعتقدون أيضاً أن من المهم أن يحتفظوا بجزء من ثقافتهم العرقية[32]. ويجد آلان وولف أن هذا النوع من الآراء مقبول لدى أمريكيّي الطبقة الوسطى الذين قابلهم. فهم شديدو المعارضة لثنائية اللغة في التعليم، ولكنّهم يميلون إلىٰ قبول تعددية ثقافية تعكس تنوّع المجموعات المنتمية إلىٰ أمريكا وتحترم أمريكا في الوقت ذاته[33].

إن الفوائد الاقتصادية من الهجرة علىٰ المدى القصير متواضعة. كما أن زيادة معدل الهجرة أكثر من اللازم يمكن أن يؤدي إلىٰ مشاكل اجتماعية. وعلىٰ المدى الطويل عزّزت الهجرةُ قوةَ الولايات المتحدة، وسوف تستمر في تعزيزها. فالسكّان من جهة هم أحد مصادر القوّة. وسوف تعاني معظم البلدان المتقدمة من نقص السكّان مع تقدّم سنوات هذا القرن. ذلك أن نحو ثلاثة وثمانين بلداً ومنطقة لديها في الوقت الراهن معدلات خصب أقل من المستوى الضروري للإبقاء علىٰ مستوى مستقر للسكّان. وسوف يتعيّن علىٰ اليابان، كي تحافظ علىٰ حجم السكان الحالي، أن تقبل 350000 قادم جديد سنوياً علىٰ مدى السنوات الخمسين المقبلة، وهذا شيء صعب علىٰ ثقافة كانت تاريخياً معادية للهجرة[34].

---

(32) «الأمريكيون الجدد»، **الإيكونوميست**، عدد 11 آذار/ مارس، 2000، الاستطلاع، ص13 ـ 14.

(33) وولف، **أمة واحدة، بعد كل شيء**، ص163.

(34) نيقولاس إيبر شْتاتْ، «الانفجار السكاني الداخلي»، **فورين بوليسي**، عدد آذار/ مارس ـ نيسان/ إبريل 2001، ص43، 49.

ورغم كل ازدواجية أمريكا، فإننا بلد مَهْجَر. والنتيجة أنّه في سنة 2050 يحتمل أن تحتفظ الولايات المتحدة بمكانتها في ما يتعلّق بالسكّان، وستكون البلد المتقدم الوحيد الباقي بين أكبر عشرين بلداً في العالم من حيث السكان[35]. فالولايات المتحدة اليوم هي ثالث أكبر بلد. وبعد خمسين سنة من الآن، يحتمل أن تبقى الثالثة أيضاً (بعد الصين والهند فقط). «وحتى لو أن الأعضاء الحاليين في الاتحاد الأوروبي شكّلوا دولةً واحدة، فإن سكّانها المتوقعين سيكونون أقل بكثير من سكّان أمريكا في سنة 2050»[36]. ولهذا علاقة بالقوّة الاقتصادية، بل إننا إذا أخذنا في الحسبان أن جميع البلدان المتقدمة تقريباً آخذة في الهرم والشيخوخة وتواجه عبء رعاية جيلها العجوز، فإن الهجرة تستطيع أن تساعد في تخفيف حدة مشكلة السياسة. وإضافة إلىٰ ذلك، فحتى لو كانت الفوائدُ الاقتصاديةُ القصيرةُ الأمد القابلةُ للقياس علىٰ الصعيد الوطني صغيرةً نسبيًّا، فإن بعض الفوائد الاقتصادية قصيرة الأمد للمهاجرين المهرة يمكن أن تكون مهمّة لمناطق معينة وعلىٰ سبيل المثال، ففي سنة 1998 كان المهندسون المولودون في الصين والهند يديرون ربع المشاريع التجارية العالية التكنولوجيا في وادي السيليكون، والتي وصلت قيمة مبيعاتها إلىٰ 17,8 مليار دولار[37]. فالهجرة، في تأثيراتها علىٰ السكّان وعلىٰ الاقتصاد، تعزّز قوة أمريكا الصلبة.

وهناك أهمية مماثلة لفوائد الهجرة لقوّة أمريكا الناعمة الطرية. إن حقيقة

---

(35) بربارا كروسيت، «ضد اتجاه، السكان الأمريكيون سوف يزدهرون، كما تقول الأمم المتّحدة»، **النيويورك تايمز**، عدد 28 شباط/ فبراير، 2001، القسم A، ص6.

(36) نيقولاس إيبرشتات، «آفاق التطور السكاني العالمي: شكل الأشياء المقبلة»، معهد المشاريع الأمريكي، **حول الموضوع**، نيسان/ إبريل، 2001، ص2.

(37) «المهاجرون المهرة في وادي السيليكون: تكوين الوظائف والثروة لكاليفورنيا»، عدد ملخص البحوث 21، معهد السياسة العامة في كاليفورنيا، حزيران/ يونيو 1999، ص2.

كون الناس يريدون أن يأتوا إلىٰ الولايات المتحدة توسّع جاذبيتنا. وحركة المهاجرين الصاعدة إلىٰ أعلىٰ جذابة للناس في البلدان الأُخرى. فأمريكا مغناطيس، ويستطيع كثير من الناس أن يتصوّروا أنفسهم أمريكيين. وكثير من الأمريكيين الناجحين «يبدون مثل» الناس في البلدان الأُخرى. وعلاوة علىٰ ذلك فإن العلاقات بين المهاجرين وأصدقائهم وأسرهم في وطنهم الأصلي تساعد علىٰ نقل معلومات دقيقة وإيجابية عن الولايات المتحدة. يضاف إلىٰ ذلك أن وجود ثقافات متعددة يخلق مجالات اتصال مع بلدان أُخرى، ويساعد علىٰ تكوين توسيع ضروري للمواقف الأمريكيَّة في فترة عولمة. وبينما أشارت الهجمات الإرهابية في أيلول/ سبتمبر 2001 إلىٰ الحاجة إلىٰ تحسين نظام الهجرة والتجنّس عندنا، فإن الأمريكيين سيكونون مخطئين إذا رفضوا الهجرة. ذلك أن الهجرة توسع قوّتنا بنوعيها، الصلبة والطرية الناعمة، بدلاً من أن تضعفها.

## الثقة بمؤسَّساتنا

في سنة 1964، قال ثلاثة أرباع الجمهور الأمريكي إنهم يثقون بقيام الحكومة الاتحادية بعمل الشيء الصحيح معظم الوقت. أما بعد سنة 1970 فلم يعترف بهذه الثقة إلاَّ نحو ربع الجمهور. وتتعزّز مستويات الثقة أحياناً بعد الحوادث العنيفة أَو المفاجئة (كما حدث في سنة 2001)، ولكن الاتجاه علىٰ المدى الطويل بعد سنة 1970 كان نحو الهبوط[38]. ولم تكن الحكومة وحدها. فعلىٰ مدى العقود الثلاثة الماضية، هبطت الثقة بكثيرٍ من المؤسَّسات الكبرى

(38) **الواشنطن پوست**/ مؤسَّسة أسرة كايرز/ مشروع استطلاع جامعة هارڤارد، 1996؛ استطلاعات هاريس، 1996؛ استطلاع هارت ـ تِيتَرْ لمجلس الامتياز في الحكومة، المنشور في **الواشنطن پوست**، في عدد 24 آذار/ مارس، 1997. وانظر أيضاً سيمور مارتن ليبسيت ووليام شنايدر، **فجوة الثقة** (بالتيمور: مطبعة جامعة جونز هوپكنز، 1987).

إلىٰ النصف. فقد هبطت الثقة بالجامعات من 61 بالمئة إلىٰ 30 بالمئة، وبالشركات الكبرى من 55 إلىٰ 21 بالمئة، وبالطب والأدوية من 73 إلىٰ 29 بالمئة، وبالصحافة من 29 إلىٰ 14 بالمئة[39]. فهل تتآكل قوّتنا الصلبة أَو الطرية الناعمة بسبب فقدان الثقة بمؤسَّساتنا؟

إن أحد التفسيرات الممكنة هو أن الهبوط كان علامة صحّة. فقد تأسَّست الولايات المتحدة جزئياً علىٰ عدم الثقة بالحكومة؛ وقد صيغ الدستور عمداً بطريقة تجعله يقاوم القوة أَو السلطة المركزة. فقد كان توماس جيفرسون يشعر أنّه كلما قلّ تدخّل الحكومة كان ذلك أفضل. وهناك تقليد جيفرسوني سائد منذ زمن طويل يقول إننا لا ينبغي أن نقلق أكثر من اللازم حول مستوى الثقة بالحكومة. وإذا كانت استطلاعات الرأي تعكس الحذر، فقد يكون ذلك شيئاً جيداً. وعلاوة علىٰ ذلك فإن الجمهور إيجابي جداً عند سؤاله، لا عن عمل الحكومة اليومي، بل عن الإطار الدستوري الكامن في الأساس. فلو سألتَ الأمريكيين عن أفضل مكان يُعاش فيه، لأجاب 80 بالمئة منهم الولايات المتحدة. ولو سُئلوا عما إذا كانوا يحبون نظام حكومتهم الديمقراطي لأجاب 90 بالمئة منهم نعم. إذْ قليلون هم الذين يشعرون أن النظام متعفّن ويجب إسقاطه.

ولعل بعض جوانب عدم الثقة دورية، بينما تمثّل جوانب أُخرى حالات سخط علىٰ التشاحن في العمليَّة السياسية، وليس خيبة أمل عميقة في المؤسَّسات. فالسياسة الحزبية صارت أكثر استقطاباً بالمقارنة مع خمسينيّات القرن العشرين، ولكن العمليَّات السياسية القذرة ليست شيئاً جديداً. ففي حملة الانتخابات الرئاسية في سنة 1884، كان الشعاران السائدان هما: «بْلِينْ، بْلِينْ، جيمس ج. بْلِينْ، الكذّاب القارّيّ من ولاية مِينْ» و«ماما، أين بابا؟ ذهب إلىٰ

(39) استطلاع هاريس، 1966 ـ 1996. هناك بعض الاستثناءات. فمثلاً، تبقى الثقة بالعلم قوية، كما أن الثقة بالتجارة قد تزايدت في أوروبا.

البيت الأبيض، ها، ها، ها» (إشارة إلىٰ الابن غير الشرعي للرئيس غروفر كليفلاند). ولقد كان جزء من المشكلة هو أن الثقة بالحكومة صارت عالية جداً في صفوف الذين نجوا بعد الكساد وكسبوا الحربَ العالمية الثانية. ففي تلك الحالة، منظوراً إليها علىٰ المدى الطويل للتاريخ الأمريكي، كان الشذوذ الخارج عن القياس هو الثقة المفرطة بالحكومة في خمسينيّات القرن العشرين وأوائل ستينيّاته، وليس مستويات الثقة المنخفضة بعد ذلك[40].

وعلاوة علىٰ ذلك، فإن كثيراً من الأدلة علىٰ فقدان الثقة بالحكومة تأتي من بيانات استطلاع الرأي والإجابات حسَّاسة لطريقة طرح الأسئلة. إذ إن دراسة الانتخابات الوطنية، وهي واحدة من أهم المسوح الاستطلاعية، ظلّت زمناً طويلاً تسأل الناس عما إذا كانوا يثقون بالحكومة في كثير من الوقت. فإذا أضيف الجواب القائل: «بعض الوقت فقط»، إلىٰ الجواب القائل: «في كثير من الوقت»، فإن معنى ذلك: أن الكونغرس والفرع التنفيذي من الحكومة الاتحادية يكونان قد تلقيا موافقة من نحو 60 بالمئة من الجمهور[41]. إن ما لا يمكن إهماله أَو نبذه هو أنّه كان هناك اتجاه نحو الهبوط في الأجوبة علىٰ الأسئلة نفسها مع مرور الزمن. كما أن استمرار الصعود بعد أيلول/ سبتمبر 2001 يظل غير مؤكد. وقد حدث الهبوط الأكثر حِدَّةً في أواخر ستينيّات القرن العشرين

---

(40) انظر صامويلسون، **الحياة الطيبة ومساخطها**.

(41) مسح اجتماعي عام، في ربيع سنة 1994، مركز بحوث الرأي الوطني، شيكاغو. وقد تلقى الكونغرس تأييد 58 بالمئة من الذين استُطْلِعَتْ آراؤُهُمْ، والسلطة التنفيذية تأييد 63 بالمئة. وتم تحضير الاستطلاع علىٰ أيدي المستشارين الدوليين للبحوث الاستطلاعية، وأعيد طبعه في كتاب من تحرير إليزابيث هان هيستينْغْزْ وفيليپ ك هيستينْغْزْ، عنوانه **مؤشر إلىٰ الرأي العام الدولي، 1994 ـ 1995** (ويستْپُورْتْ، كونّيكتيكوت: مطبعة غرينْوُودْ، 1996). وانظر كذلك استطلاع غالوپ للآراء في ثمانية عشر بلداً، «مؤشر الرضا»، الاستطلاع رقم 018 ـ 50001 ـ 22 في **استطلاع غالوپ: الرأي العام سنة 1995** (ويلمينغتون، ديلاوير: البحث الدراسي، 1996).

وأوائل سبعينيّاته. فحسبما استنتجت دراسة في السبعينيّات، فإنّ الناس «الذين كانت لهم تعاملات مباشرة مع الوكالات الحكومية، سواء الاتحادية منها أم التابعة للولاية، كانوا راضين عن مقابلاتهم مع موظفي المكاتب البيروقراطية»، ولكنّهم مع ذلك عبّروا عن رأي عام سلبي في الوكالات الحكومية[42]. ومثل فجوة التفاؤل المنوّه عنها أعلاه، يبدو أن هناك «فجوة تجربة» يبلغ فيها الناسُ مستطلعي آرائهم شيئاً غير تجربتهم المباشرة.

فكيف يحصل الناس على معلوماتهم عن الحكومة إن لم يكن ذلك من التجربة الشخصية المباشرة؟ إن سبعين بالمئة يقولون إنّهم يعتمدون على أجهزة الإعلام بدلاً من الأصدقاء أَو التجربة الشخصية. والظاهر أن الثقة بالمؤسَّسات حكم اجتماعي، لا شخصيّ[43]. فقد تغيّر دور أجهزة الإعلام على امتداد الفترة ذاتها التي شهدت حدوث هبوط الثقة بالمؤسَّسات. إذْ إن الصحافة والتلفزيون معاً صارا أكثر تطفّلاً، وتحويراً للأمور، ونزوعاً نحو السلبيّة في تقاريرهما[44]. وبالإضافة إلى ذلك فإن برامج الإمتاع التلفزيونية راحت تصوّر الشخصيات الحكومية تحت ضوء سلبي على نحو متزايد. ففي سبعينيّات القرن العشرين، كانت معظم الشخصيات الحكومية والمشاهد الهزلية عن أوضاعها تُرَى تحت ضوء إيجابي، ولكن بحلول منتصف التسعينيّات راحت غالبيتها تُصَوَّرُ بأساليبَ تحطّ من قدرها[45]. وتعزّزت هذه التأثيرات بتغيّرات في العمليَّة السياسية

---

(42) دانييل كاتز وشركاه: **مواجهات بيروقراطية: دراسة رائدة في تقييم الخدمات الحكومية** (آن أربور، مركز بحوث الاستطلاع، جامعة ميتشغان، 1975)، ص178.

(43) ليبسيت وشنايدر، **فجوة الثقة**، ص402.

(44) توماس ي. پاترسون، **مصاب بعطل** (نيويورك: ڤينتاج، 1994). وانظر أيضاً غاري أورين، «السقوط من النعمة: فقدان عامة الناس الثقة في الحكومة»، في كتاب من تحرير جوزيف س. ناي الأصغر، وفيليپ د. زليكو، ودايڤيد س. كنغ، عنوانه **لماذا لا يثق الناس بالحكومة** (كمبريدج، ماساشوسيتس: مطبعة جامعة هارڤارد، 1997).

(45) س. روبرت ليتشر، ليندا س. ليتشر ودانيال أموندسون، **صور الحكومة في** =

راحت تؤكّد على الإعلانات السلبية، وتَوَجُّهٍ من الساسة نحو «ترشيح أنفسهم ضد واشنطن». فكانت النتيجة ما يسميه الإعلانيون حملةً على الحكومة «لطردها» من السوق. ومن الجدير بالذكر أن وكالتين اتحاديتين قد قاومتا هذا الاتجاه نحو هبوط الثقة (حسبما تظهره قياسات الأجوبة على استطلاعات الرأي) ـ وكلاهما بيروقراطية ضخمة، وهما العسكرية والخدمة البريديَّة. ومن الأشياء الأُخرى المشتركة بينهما، أنّهما منهمكتان في دعاية إيجابية كبيرة عن نفسيهما، من أجل التجنيد في حالة المؤسَّسة العسكرية، وللتنافس مع الشركات الخاصة في حالة الخدمة البريدية. فللتسويق إذن أهميته.

ولا يوحي هذا ضمناً بأنّه ليست هناك مشاكل في حالات التعبير عن الثقة المتدهورة بالحكومة. فمهما كانت أسباب التدهور، فإن الجمهور إذا نَقَصَ استعداده لتقديم موارد حسَّاسة مثل دولارات الضرائب، أَو لمراعاة القوانين طوعاً، أَو إذا رفض الشباب الأذكياء اللامعون الانخراط في خدمة الحكومة، فإن القدرة الحكومية ستضعف، وسيزداد سخط الناس عليها وعدم رضاهم عنها. ومثل هذه النتيجة قد تضعف قوة أمريكا بنوعيها الصلب والناعم الطري. ويبدو أن هذه النتائج لم تتحقّق حتى الآن. فمكتب المحاسبة العامة يقول إن الوكالات الاتحادية «سيئة التجهيز لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين لأن موظفيها تنقصهم المهارات الضرورية في تكنولوجيا المعلومات، والعِلْم، والاقتصاد، والإدارة». ولا يزال من غير المعروف ما إذا كانت الوكالات ستتمكّن من تجنيد موظفين على نحو أسهل، بعد مأساة سنة 2001. ومن ناحية أُخرى، فإن مصلحة الضرائب الداخلية لا ترى زيادة في الغش للتحايل على الضرائب[46]. وحسب روايات كثيرة، صار المسؤولون الحكوميّون

---

= **برامج الإمتاع التلفزيونية (واشنطن، مقاطعة كولومبيا: مجلس الامتياز في الحكم، 2001)**، ص7، 17، 62 وأماكن أخرى كثيرة في الكتاب.

(46) ويتمان، **فجوة الثقة**، ص92.

والمشترعون أقل فساداً مما كانوا عليه قبل عقد من الزمن[47]. فإعادة استمارات الإحصاء المعبأة طوعاً بالبريد زادت بنسبة 67 بالمئة في سنة 2000، أي أنّها عكست اتجاهاً نحو الهبوط ظل سائداً ثلاثين سنة منذ سنة 1970[48]. وقد هبطت معدلات التصويت من 62 إلىٰ 50 بالمئة علىٰ مدى الأربعين سنة المنصرمة. ولكن الهبوط توقف سنة 2000، والمعدل الراهن ليس قليلاً بقدر ما كان عليه في العشرينيّات. وعلاوة علىٰ ذلك فإن استطلاعات الرأي تظهر بأن غير المصوتين ليسوا أكثر من المصوتين نفوراً من الحكومة وعَدَمَ ثقةٍ بها[49]. ولا يبدو أن السلوك قد تغيّر بشكل كبير ومفاجئ كما تغيّرت الردود علىٰ أسئلة استبيان الرأي. فإن كان الأمر كذلك، فقد تمّ الحدّ من التأثير علىٰ قدرة حكومتنا علىٰ إنتاج القوة الصلبة واستخدامها.

ورغم التنبؤات بأزمة مؤسَّسية تمّ التعبير عنها في أعقاب الانتخابات الرئاسية التي كان التنافس فيها شديداً، فقد استطاعت إدارة بوش الجديدة أن تنطلق في بداية فعَّالة، حتى قبل صعوده في الاستطلاعات بعد أيلول/ سبتمبر 2001. ولا يبدو أن تدهور الثقة في الحكومة قد أحدث نقصاً كبيراً في قوة أمريكا الناعمة الطرية، حتى ولو كانت غالبية البلدان المتقدمة تعاني من ظاهرة مماثلة علىٰ ما يبدو. فكندا، وبريطانيا، وفرنسا، والسويد، واليابان ـ كأمثلة قليلة ـ شهدت اتجاهاتٍ مماثلة. ولعل أسباب فقدان الثقة في المؤسَّسات المعبّر عنها لها جذور كامنة في المواقف المتجهة نحو نزعة فردية أكبر،

---

(47) سوزان غارمنت، **الفضيحة: ثقافة عدم الثقة في السياسة الأمريكيّة** (نيويورك: دابلداي، 1991).

(48) ستيڤن هولمز، «تحدي التنبؤات، استجابة الإحصاء تنهي الاتجاه نحو الاضمحلال»، **النيويورك تايمز**، عدد 20 أيلول/ سبتمبر، 2000، ص23.

(49) ريتشارد بيرك، «استطلاع يُظْهِرُ أن غير المصوتين ليسوا أكثر نفوراً من المصوتين»، **النيويورك تايمز**، 30 أيار/ مايو 1996، القسم A؛ وكذلك «التقاليد وأعداؤها»، **الإيكونوميست**، عدد 22 تموز/ يوليو، 2000، ص34.

واحترام أقل للسلطة، وهذا مما يميّز مجتمعات ما بعد الحداثة. وكما رأينا أعلاه في ما يتعلّق بالتغيّر الاجتماعي، حيث تكون مثل هذه المواقف نموذجية في أكثر المجتمعات تقدماً، فإن من المستحيل، عقد مقارنات بغيضة مثيرة للسخط تنتقص من جاذبيتنا بالمقارنة مع الآخرين. فحتى الآن لم تتعرض قوتنا الناعمة الطرية إلاّ للقليل من آثار التغيّرات في الثقة بالحكومة[50].

إن حدوث وهن كبير في مؤسَّساتنا الاجتماعية يمكن أيضاً أن يجعل قوّتنا تتآكل بتخفيض قدرتنا على العمل الجماعي والجاذبية الشاملة لمجتمعنا كذلك. وقد اقترح روبرت باتنام في كتابه المؤثِّر **ممارسة لعبة البولينغ منفردين** أن هناك تضاؤلاً في رصيد أمريكا من رأس المال الاجتماعي ـ الشبكات الاجتماعية ومعايير التبادل والثقة التي تجعل بلداً مّا أكثر إنتاجاً وفاعلية ـ وقد اشتهرت عن النبيل الفرنسي آليكسيس دي توكوفيل ملاحظته سنة 1830 أن الفردية الأمريكيَّة، والميول نحو ترك المجتمع الأكبر يعتني بنفسه، يوازنها في المقابل نزوع إلى الاشتراك في جمعيات طوعية «من ألف نوع مختلف؛ دينية، وأخلاقية، وجادّة، وتافهة، وعامة جداً، ومحدودة جداً، وكبيرة بشكل هائل، وضئيلة جداً»[51]. ورغم أنّه ليست كل المنظَّمات الطوعية جيدة للمجتمع ـ كما تشهد بذلك الكوكلوكس كلان ـ [جمعية عنصرية سرِّيَّة تأسَّست في الجنوب بعد الحرب الأهلية الأمريكيَّة لإعادة ترسيخ سيطرة البيض على السود: المعرّب] فإن الولايات ذات المكانة العالية في رأس المال الاجتماعي، مثل مينيسوتا

(50) انظر ناي، وزليكو، وكنغ كمحررين للكتاب المعنون **لماذا لا يثق الناس في الحكومة**، الفصلان التاسع والعاشر والخاتمة. وانظر أيضاً كتاباً من تحرير پيپا نوريس عنوانه، **المواطنون المنتقدون: الدعم العالمي للحكم الديمقراطي** (نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، 1999).

(51) آليكسيس دي توكوفيل، **الديمقراطية في أمريكا**، تحرير ج. ماير، ترجمة جورج لورنس (غاردن سيتي، نيويورك: دابلداي، 1969)، ص513.

وساوث داكوتا، تفوق في أدائها الولايات ذات المكانة الدُّنيا، مثل المسيسيبي وآركنساس، في قضايا كالسَّلامة، والصحّة، ورعاية الطفولة، والازدهار[52]. وبعبارات باتنام، فإن رأس المال الاجتماعي يجعل «الحكومة ذات اللمسة الخفيفة» أكثر كفاءة. فرجال الشرطة يحلّون قضايا أكثر، ومديريات رعاية الطفولة تعمل على نحو أفضل عندما يقدِّم الجيران دعماً اجتماعياً والمدارس العامة تربّي وتعلّم بشكل أفضل عندما يتطوع الأهل[53].

فما هي مدى خطورة هذه التغييرات على فاعلية المؤسَّسات الأمريكيَّة؟ إن باتنام نفسه يلاحظ أن الروابط الاجتماعية لم تضعف على نحو ثابت ومطرد على مدى القرن الماضي، بل على العكس. فإن التمعّن في التاريخ الأمريكي بدقّة يعطي قصة من حالات الصعود والهبوط في المشاركة المدنية ـ وليس هبوطاً فقط ـ قصة انهيار وتجديد[54]. وهو يقترح عدداً من السياسات التي قد تُسهم في التجديد في وقت مبكر من القرن الحادي والعشرين، شبيه بذلك الذي أحدثته الحركة التقدمية عند مطلع القرن الماضي. وعلاوة على ذلك، فإن منتقدي باتنام يجادلون في أن أدلته تؤكد تحوّلاً اجتماعياً وليس تضاؤلاً. فكما يجادل آلان وولف، «لقد تغيرت الحياة المدنية بالطبع؛ إذ كيف يمكن أن تكون على غير تلك الحال في مجتمع حركي حيوي ذي مبادرات ومشاريع؟ إن استخدام لغة التدهور والهبوط كما يفعل باتنام على الأغلب معناه توضيح كون الناس في فترة من الزّمن أفضل منهم بطريقة ما في فترة أُخرى من الزمن. . . .

---

(52) روبرت د. پوتنام: **ممارسة البولينغ وحيدين: انهيار المجتمع الأمريكي وإعادة إحيائه** [البولينغ هي لعبة دحرجة كرة خشبية باليد على أرضية ممر في آخره أوتاد خشبية لإسقاطها: المعرّب] (نيويورك: سيمون وشوستر 2000)، القسم الرابع.

(53) المصدر السابق نفسه، ص346.

(54) المصدر السابق نفسه، ص25.

فإذا كانت تجربتي نموذجية على الإطلاق، فإن الأمريكيين يكونون قد خسروا مجتمعاً ولكنهم كسبوا فرصة. وكلاهما نفيسٌ ثمين، ولكنني لا أعرف بحثاً في علم الاجتماع قادراً على إثبات كون أحدهما أثمن من الآخر»[55].

فإذا تركنا الحكم على القيمة جانباً، فإن من المحتمل أن تكون التأثيرات محدودةً على القوة الأمريكيَّة الصلبة والناعمة الطرية. فلا يبدو أن التغيّرات في رأس المال الاجتماعي قد أدَّت إلى تآكل قدرتنا الوطنية على العمل الجماعي في مجال السياسة الخارجية، وبما أن وضعنا جيد بالمقارنة مع البلدان الأُخرى، فليس من المحتمل أن تتناقص قوتنا الناعمة الطرية. فمن جهة فإن المستويات المطلقة للمشاركة تبقى عالية على نحوٍ لافت للنظر على مؤشرات كثيرة. وعلى سبيل المثال، فقد كان هناك جيشان هائل للروح المجتمعية والتطوع بعد مأساة أيلول/ سبتمبر سنة 2001. فراوح هذا الجيشان الصاعد من التلويح بالأعلام إلى التبرع لجماعات الدعم الاجتماعي. فثلاثة أرباع الأمريكيين يشعرون بالارتباط مع مجتمعهم، ويقولون إن نوعية الحياة فيه ممتازة أَو جيدة. فحسب نتائج استطلاع للرأي تمَّ سنة 2001، تطوع 111 مليون أمريكي بأوقاتهم للمساعدة على حلّ مشاكل في مجتمعاتهم في الشهور الاثني عشر الماضية، وتبرّع ستون مليوناً على أساس منتظم[56]. وعلاوة على ذلك، وكما يشير باتنام نفسه، يبقى من المحتمل أن يظل الأمريكيون مشتركين في المنظَّمات الطوعية أكثر من معظم البلدان، باستثناء بعض الأمم الصغيرة في أوروبا الشمالية[57]. والأمريكيون أكثر انغماساً في أعمال كنائسهم بكثير من

---

(55) آلان وولف، «المجتمع الأمريكي غير متماسك؟»، **هارڤارد ماغازين**، تموز/ يوليو ـ آب/ أغسطس 2000، ص28 ـ 29.

(56) شراكة پو للتغيير المدني، «استطلاع جديد يبدد أسطورة مشاركة المواطنين» (http://www.pewpartnership.org/newsroom/rwa(pr).html).

(57) پاوتنام، **ممارسة البولينغ وحيدين**، ص48.

الأوروبيين الغربيين ـ إذْ إنَّ 10 بالمئة فقط من البريطانيين والفرنسيين، و3 بالمئة من الإسكندنافيين يحضرون إلى كنائسهم مرة واحدة في الشهر[58]. وكما يشير المؤرخ روبرت فوغل، فإن «دور الكنائس التبشيرية الأمريكيَّة في تعزيز الديمقراطية الشعبية، والإصلاح الاجتماعي الجذري، والتحالفات السياسية الجديدة يقف بارزاً على تناقضٍ حادٍّ مع دور الكنائس الأوروبية»[59]. ومع أن كثيراً من الاتجاهات التي يحددها باتنام قد تكون مقلقة بحد ذاتها، فإنّه لا يبدو أنّها تسبِّب تآكلاً خطيراً في قوة أمريكا الصلبة أَو الطرية الناعمة في العالم.

## إنه الاقتصاد، أيها الغبيّ!

ورغم أن المشاكل الثقافية والاجتماعية التي نُوقشت حتى الآن لا تهدد بإضعاف القوَّة الأمريكيَّة، فإن فشلاً في أداء الاقتصاد الأمريكي سيكون لافتاً للنظر بحيث يقاطع النشاط أَو يوقفه. ولا أقصد بالفشل الاقتصادي حالة الركود في سوق الأوراق المالية بعد الهجوم الإرهابيّ في أيلول/ سبتمبر سنة 2001، أَو الكساد الذي حدث منذ نحو سنة، فهاتان الحالتان نموذجان سائدان في جميع اقتصادات الرأسمالية؛ بل إنني أشير إلى مستوى الإنتاجية وفقدان القدرة على تحقيق مستويات عالية مستدامة من النمو تقاس على مدى عقد من الزمن أَو أكثر. إذْ إن النمو الاقتصادي لا يقدم الأوتار العضلية للقوة الصلبة فحسب، بل إنّه يصقل ويُلَمِّع سمعةَ البلد وثقته بنفسه، وبذلك يقدِّم إسهاماً مماثلاً في القوَّة الناعمة الطرية. وعندما تباطأ اقتصاد الولايات المتحدة سنة 2001، كان بعض المتشككين مستعدين للقول: «لقد قلنا لكم إن هذا سيحدث». غير أن ما يهمّ ليست هي التصحيحات لمدة سنة أَو سنتين في دورة الأعمال التجارية، بل ما

---

(58) ت. ر. رايْدْ «الكنائس الفارغة تردد صدى فقدان عصر الأديان»، **إنترناشنال هيرالد تريبيون**، 7 أيار/ مايو، 2001، ص1.

(59) روبرت و. فوغل، **اليقظة الكبرى الرابعة ومستقبل المساواة** (شيكاغو: مطبعة جامعة شيكاغو، 2000)، ص7.

إذا كان الاقتصاد الأمريكي قادراً على العودة إلى الإنتاجية العالية التي تطورت في النصف الثاني من تسعينيّات القرن العشرين.

فقبل عقد ونصف عقد من الزمن اعتقد كثير من المراقبين أن اقتصاد الولايات المتحدة قد فَقَدَ قدرةَ الاندفاع، إذْ إنّ السيطرة التكنولوجية فُقِدَتْ في عدة قطاعات صناعية، بما في ذلك السيارات والإليكترونيات الاستهلاكية، كما أن المعدل السنوي للزيادة في إنتاجية العمل، الذي كان متوسطُهُ 2,7 بالمئة في العقدين التاليين للحرب العالمية الثانية، انزلق إلى 1,4 بالمئة في ثمانينيّات القرن العشرين. ورغم أن مستوى المعيشة الأمريكي ظل هو الأعلى بين أكبر سبع اقتصادات سوق، فقد كان لا يحقّق سوى ربع سرعة النمو التي يحقّقها الآخرون منذ سنة 1972. وحسب رأي مجلة تجارية بارزة في سنة 1987 كانت الأمّة «تعيش أزمة نمو. . . . فجداول الأعمال الشخصية والوطنية التي كانت ذات مرة شيئاً غير مشكوك فيه صارت على حين غرة أشياء باهظة الثمن أكثر مما ينبغي»[60]. واعتقد المراقبون أن اليابان وألمانيا بدأتا تسبقان أمريكا، وأدَّى هذا إلى الانتقاص من قوّتها بنوعيها. وبدا أننا قد فقدنا تفوقنا التنافسيّ. ولكن مع بداية القرن الجديد بدت الصورة مختلفةً تماماً عندما وضع المنبرُ الاقتصاديُّ العالميُّ الولاياتِ المتحدةَ في المرتبة الأولى من النمو التنافسيّ[61].

فهل يدوم هذا؟ وهل تؤدي المستويات الجديدة من الإنتاجية والنمو إلى توسيع النفوذ الأمريكي زمناً طويلاً في سياق القرن الجديد؟ أم هل تقتصر الولايات المتحدة على اتباع اليابان في دورة من تراوح حالات الصعود والهبوط؟ إن المتفائلين على المدى الطويل يقولون إن هناك «اقتصاداً جديداً» أزال الحدود السابقة التي كانت تقيّد سرعة النمو الأمريكي، ولكن دراسة

---

(60) «أتستطيع أمريكا أن تنافس؟» **بيزنس ويك**، 20 نيسان/ أبريل، 1987، ص45.

(61) مايكل پورتر وجيفري ساخس، **تقرير القدرة التنافسية العالمية لسنة 2000** (نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، 2000)، ص11.

لصندوق النقد الدولي أكثر حذراً إزاء هذا البند: «رغم كمية الاهتمام التي تلقاها «الاقتصاد الجديد» فليس هناك توافق في الرأي حول ماهية الشيء المختلِف الآن في اقتصاد الولايات المتحدة، وما إذا كان هذا الاختلاف قد أحدث تغييراً جذرياً في الطريقة التي يعمل بها الاقتصاد». فالواضح هو أن الولايات المتحدة لها منزلة قيادة في إنتاج تكنولوجيا المعلومات واستخدامها. وقطاع تكنولوجيا المعلومات يمثِّل حِصّةً من إجمالي الناتج المحلي أكبر مما هي عليه الحال في البلدان الصناعية الكبرى[62]. وهذا يضع الولايات المتحدة في مقدمة واجهة ثورة المعلومات وما يترتب عليها من آثار علىٰ القوَّة وصفناها في الفصل الثاني[63]. وما لخَّصت **الإيكونوميست** المناقشة في مطلع سنة 2001، فإنّه «إذا كانت هناك عيوب ظاهرة في كثير من ادعاءات «الاقتصاد الجديد»، فإن هذا لا يعني بالضرورة أنّها كلها كذلك. إذْ إنَّ هناك أدلةً علىٰ أن نمو الإنتاجية الهيكلية قد تسارع، ولكن ليس بالقدر الذي يعتقده الكثيرون. فأولئك الذين يعتقدون أن نمواً في الإنتاجية بنسبة 3٪ أو أكثر يمكن استدامته يقولون إن تكنولوجيا المعلومات سيكون لها تأثير اقتصادي أكبر من تأثير فترة الكهرباء والسيارات في عشرينيّات القرن العشرين. ولقد كان ذلك ادعاء جريئاً، ويظل كذلك»[64].

---

(62) صندوق النقد الدولي، «الولايات المتحدة الأمريكيَّة: قضايا منتقاة»، التقرير القطري لموظفي صندوق النقد الدولي رقم 112/ 00، آب/ أغسطس 2000، ص4.

(63) يحذّر كاتب العمود الصحفي جيفري مادريك من أننا كنا قد وصلنا إلىٰ هذه النقطة من قبل: «إذا كان اقتصاد تسعينيّات القرن العشرين «جديداً» حقاً، فإن أمريكا تكون قد تمتعت باقتصاد جديد في كل جيلٍ من تاريخها، بدءاً من اقتصاد القطن بعد حرب سنة 1812، وامتداداً عبر القنوات، وطواحين الماء، والسفن البخارية، وبائعي المفرق والجملة، والفولاذ والنفط، وسكك الحديد، والتطبيقات الكهربائية، والسيارات والتلفزيون علىٰ امتداد مسيرة القرنين التاليين». جيفري مادريك، «الاقتطاعات الضريبية في الهواء، والحزبان السياسيان كلاهما يدفنان رأسيهما في الرمال»، **النيويورك تايمز**، 15 آذار/ مارس، 2001، القسم C ص2.

(64) «الإنتاجية، والأرباح، والوعود»، **الإيكونوميست**، 10 شباط/ فبراير، 2001، ص24.

## الإنتاجية

رغم عدم وجود فوارق ملحوظة في نمو الإنتاجية بين الولايات المتحدة وأوروبا في النصف الأول من التسعينيّات، فقد توسعت الإنتاجية الأمريكيَّة بعد سنة 1995 نتيجة تغيّر ملحوظ في معدل هبوط كلفة القوَّة الكومبيوترية. وللإنتاجية أهمية حسَّاسة، لأنه كلما زاد ما ينتجه العمّال في الساعة، زادت قدرة الاقتصاد على النمو بدون نواقص وبدون تضخم. والنمو المستدام غير التضخمي يقدم الموارد التي نستطيع أن نستثمرها في القوَّة الصلبة، كما يعطي نموذجاً جذاباً يوسع قوّتنا الطرية الناعمة. ويمكن أن تزيد الإنتاجية بسبب الاستثمار الجديد في أدوات التنظيم أَو أشكاله الجديدة. فقانون مور، الذي هو تعميم حول معدل التنمية في السرعة الكومبيوترية، يستمر في التنبؤ بتضاعف سرعة المواد نصف الناقلة كل ثمانية عشر شهراً. كما تحسّنت الإنتاجية عندما را حت الشركات تستخدم الإنترنيت بكثافة شديدة لأغراض تجارية، وأزالت الحكومة قيودها عن صناعة الاتصالات الأمريكيَّة[65]. وبينما كانت تكنولوجيا المعلومات جزءاً صغيراً نسبيًّا من الاقتصاد (8,3 بالمئة في سنة 2000)، فإنّها كانت تمثِّل ثلث نمو الناتج كله من سنة 1995 إلى سنة 1999[66].

ولم تكن تكنولوجيا المعلومات هي المصدر الوحيد للإنتاجية الجديدة. فالعولمة، وإزالة القيود، والتنافس، حفّزت التحسينات في العمليَّة التجارية كذلك[67]. وقد جادل **تقرير الرئيس الاقتصادي** بأن تكنولوجيا المعلومات،

---

(65) مقتبس في المنبر الاقتصادي لصندوق النقد الدولي «اقتصاد المعلومات: نموذج جديد أم طراز عتيق»، 12 كانون الأول/ ديسمبر، 2000

(http://www.inf.org/external/np/tr/2000).

(66) **التقرير الاقتصادي للرئيس** (واشنطن، مقاطعة كولومبيا: مكتب طباعة حكومة الولايات المتحدة، 2001)، ص25.

(67) المنبر الاقتصادي لصندوق النقد الدولي، «اقتصاد المعلومات».

والممارسات التجارية، والسياسات الاقتصادية يقوّي كلٌّ منها الآخر. إذْ إن كلاً من ثورة المعلومات (المناقشة في الفصل الثاني) والعولمة الاقتصادية (الموصوفة في الفصل الثالث) قد حفّزت الاقتصاد الأمريكي. «الواقع أن العولمة والتقدّم الحديث في تكنولوجيا المعلومات في قلب الاقتصاد الجديد مترابطان بشكل متداخل لا ينفصم. فمن جهة لعبت العولمة دوراً حسَّاساً في تعزيز التجديد التكنولوجي والاستثمار وتسهيل إعادة الهيكلية التنظيمية التي بَنَت الاقتصادَ الجديد. ومن جهة أُخرى فإن التحسينات في تكنولوجيا المعلومات قد حفّزت اندماجاً أعمق بين الولايات المتحدة والاقتصاد العالمي»[68].

إن المسألة الهامة بالنسبة لمستقبل القوَّة الأمريكيَّة هي ما إذا كانت الزيادات التي نراها في معدلات الإنتاجية هي دورية فقط، (وهكذا فإن من المحتمل أن تنتكس وتنعكس)، أم هيكلية (وهكذا فهي قابلة للاستدامة علىٰ مدى فترات طويلة). فقد ظل الاقتصاديون محتارين سنوات كثيرة حول السبب الذي يجعل زيادة الاستثمار في أدوات تكنولوجيا المعلومات مشهودةً «في كل مكان إلاَّ في أرقام الإنتاجية». ويبدو أن هذا آخذ في التغيّر الآن، رغم وجود خلافات حول ما إذا كانت المكاسب الهيكليَّة قاصرة علىٰ صناعة المعلومات وحدها أم أنها قد تعدّتها إلىٰ باقي نواحي الاقتصاد. فبعض المتشككين في الاقتصاد الجديد عَزَوْا معظمَ المكاسب إلىٰ صناعة الكومبيوترات وليس إلىٰ استخدامها. ولكن اقتصاديين آخرين، مثل وليام نوردهاوس من جامعة ييل، وجدوا أن القطاعات الأُخرى قد قدَّمت نحو نصف الزيادة الحديثة في نمو الإنتاجية[69]. وجادل

---

(68) **التقرير الاقتصادي للرئيس**، ص23، 145.

(69) انظر «الإنتاجية علىٰ ركائز مرفوعة» و«اجتراح المعجزات» و«نظرة أُخرى علىٰ الإنتاجية»، **الإيكونوميست**، في أعداد 10 حزيران/ يونيو، 2000، ص86؛ و17 حزيران/ يونيو، 2000، ص78؛ و10 شباط/ فبراير، 2001، ص78 علىٰ التوالي. وانظر أيضاً وليام نوردهاوس، «نمو الإنتاجية والاقتصاد الجديد»، ورقة العمل 8096 المقدمة إلىٰ المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية، كانون الثاني/ يناير 2001.

مجلسُ البيت الأبيض للمستشارين الاقتصاديين بأن 2,6 بالمئة من معدل النمو في الإنتاجية في النصف الثاني من تسعينيّات القرن العشرين لم تكن دورية فقط، وأن التحسّن في طُرق استخدام رأس المال والعمالة في الاقتصاد كله له أهميته في حدوث هذه الزيادة. وقدَّرت **الإيكونوميست** أن معدل الإنتاجية الهيكلي غير الدوري قد يكون أقرب إلىٰ 2 بالمئة، ولكن «نمو الإنتاجية بنسبة 2 بالمئة يبقى مع ذلك مثيراً للإعجاب حسب المعايير التاريخية»[70]. وكما حذّر آلان غرينسبان الكونغرسَ، فإن «معدل نمو الإنتاجية لا يستطيع أن يستمر في الزيادة بلا حدود. فعند نقطة معينة يجب أن يستقر نسبياً علىٰ الأقل»[71]. ولكنه إذا حافظ علىٰ المستوى المستقر الجديد، ولم يرتفع الخطر الإضافي المرتبط بالإرهاب أكثر من اللازم، فسيكون «حد السرعة» في النمو الاقتصادي الأمريكي، المفروض أنّه كان سائداً قبل عقد من الزمن، قد ازداد، بما لذلك من آثار إيجابية علىٰ القوَّة الأمريكيَّة الصلبة والناعمة الطرية[72].

## الادخار والاستثمار

وبالإضافة إلىٰ مسألة ما إذا كانت معدلات الإنتاجية الجديدة مستدامة، فإن الاهتمامات الأُخرى حول مستقبل القوَّة الاقتصادية تشمل المعدل المنخفض لادخاراتنا الشخصية، والعجز الحسابي الحالي (الذي يعني أن الأمريكيين مدينون للأجانب علىٰ نحو آخذ في التزايد). فالادخارات الشخصية يصعب حسابها والتقديرات فيها عرضة للخطأ، ولكن من الواضح أنها تتجه

(70) «مشكلةٌ تُعَطِّلُ عملَ المعجزةِ في الإنتاجية»، **الإيكونوميست**، عدد 11 آب/ أغسطس، 2001، ص55.

(71) ريتشارد ستيڤنسون، «رئيس الاحتياطي الاتحادي يسمّي معدلَ النمو الأخير غيرَ قابلٍ للاستدامة»، **النيويورك تايمز**، 29 تشرين الأول/ أكتوبر، 1999، القسم C، ص6.

(72) ديل جورغنسون وكيڤن سْتِيرُوهْ، «رفع حد السرعة: النمو الاقتصادي الأمريكي في عصر المعلومات»، مخطوطة، أيار/ مايو 2000.

للهبوط، من 9,7 بالمئة من المداخيل الشخصيَّة في سبعينيّات القرن العشرين إلىٰ ما يقرب من الصفر اليوم. ويعزى ذلك جزئياً إلىٰ زيادة ثقافة النزعة الاستهلاكية، وسهولة الوصول إلىٰ القروض. ومن الصعب البتّ في مدى أهمية ذلك. فرغم الهبوط في الادخارات الشخصية، فإن معدل الادخارات الوطنية، التي تشمل المدخرات الحكومية ومدخرات الشركات، ظل صامداً علىٰ حاله[73]. وكان الانتقال من العُجُوزات الحكومية إلىٰ الفوائض في التسعينيّات يمثِّل مكسباً هاماً في الادخارات. فإذا أعادتنا تغيّراتُ الميزانية الحديثة والاقتطاعاتُ الضريبيةُ إلىٰ نمط مستمر وملحّ من إنفاق العجز، فستكون النتائج باهظة الوطأة علىٰ قوّتنا بنوعيها.

غير أن مفتاح النمو الاقتصادي والقوَّة ليس في المدخرات، بل في الاستثمارات. فاليابان مثلاً حافظت علىٰ معدل ادخارات عالٍ، ولكن اقتصادها تعرّض للركود. وعند تصحيح الأرقام وفقاً لحقيقة كون السلع الرأسمالية أرخص في الولايات المتحدة، كانت مكانة الاستثمارات الأمريكيَّة الحقيقيَّة جيدة بالمقارنة مع البلدان الأُخرى في منظَّمة التعاون الاقتصادي والتنمية[74]. وعلاوة علىٰ ذلك فإن أَسواق رأس المال التنافسية الأمريكيَّة وطلبات حملة الأسهم علىٰ المدراء قد جعلت الولايات المتحدة أكثر كفاءة في استخدام رأس المال، وبذلك تحصل علىٰ نجاح صاخب أكثر لكل دولار من المدخرات نفسها. فوحدة رأس المال المستثمرة في القطاع التجاري الأمريكي تكوِّن مكاسب هي نصف المحصلة مما هي عليه في حالة ألمانيا أَو اليابان. إذْ إن الأعمال التجارية الأمريكيَّة تكسب معدلاً وسطياً من العائد قدره 9 بالمئة كل

(73) سيلڤيا نصار، «الاقتصاديون يكتفون بهزّ أكتافهم بينما يتضاءل معدل المدخرات»، **النيويورك تايمز**، عدد 21 كانون الأول/ ديسمبر، 1998، القسم A، ص14.

(74) ميلكا كيروڤا، وروبرت ليپسي، «قياس الاستثمار الحقيقي: الاتجاهات في الولايات المتحدة ومقارنات دولية»، المركز الوطني للبحوث الاقتصادية، ورقة العمل 7، 6404.

سنة، بالمقارنة مع 7 بالمئة في ألمانيا واليابان. «إذا كانت معدلات العائد أعلىٰ في الولايات المتحدة، فإن من المعقول أن يكون هناك تدفق صافٍ لرأس المال إليها: أي أن المدخرات الزائدة في اليابان وغيرها يمكن استثمارها بربح في أمريكا أكثر من ربحها في وطنها[75]. وفي الاقتصاد المفتوح، إذا أدّى عجز الحساب الجاري إلىٰ استثمار أكبر (بدلاً من الاستهلاك فقط)، فإن ذلك يمكن أن يجعل البلد أقوى. والخطر هو أنّه عند حدوث ركود حادّ، فقد يسحب الأجانب استثماراتهم بسرعة، فيزيدون عدم الاستقرار في الاقتصاد. فالدخل الأمريكي سيصبح أعلىٰ، وعدم الاستقرار سيتناقص إذا موّلت الولايات المتحدة المزيد من استثماراتها من خلال ادخارات أعلىٰ[76].

## التعليم

وقوة العمل الجيدة التعليم مفتاح آخر للنجاح الاقتصادي في عصر المعلومات. ويظهر من النظرة الأولى أن أداء الولايات المتحدة جيد بالمقارنة مع الدول الغنيّة الأُخرى. فثلاثة وثمانون بالمئة من البالغين فيها متخرّجون من المدارس الثانوية، و24 بالمئة متخرّجون من الكليات. والولايات المتحدة هي السابعة في ترتيب معدلات خريجي الثانويات، أي أقل بقليل من اليابان وألمانيا، ولكنها أعلىٰ من معظم البلدان الأُخرى[77]. كما أن معدلات التخرّج من الجامعة في أمريكا أعلىٰ من أغلب البلدان. وهي تنفق علىٰ التعليم العالي

(75) «معامل أمريكا الخيالية الضخمة»، **الإيكونوميست**، 8 حزيران/ يونيو، 1996، ص17؛ «رذيلة الاقتصاد»، **الإيكونوميست**، 21 آذار/ مارس، 1998، ص88.

(76) فرانكو مودغلياني وروبرت سولو، «أمريكا تقترض المتاعب»، **النيويورك تايمز**، عدد 9 نيسان/ أبريل، 2001، القسم A، ص17.

(77) إيثان برونر، «بعد مدة طويلة في الصدارة، الولايات المتحدة تتخلّف الآن في معدلات خريجي المدارس الثانوية»، **النيويورك تايمز**، عدد 24 تشرين الثاني/ نوفمبر، 1998، القسم A، ص1.

نسبة مئوية من إجمالي ناتجها المحلي هي ضعف ما تنفقه فرنسا، وألمانيا، وبريطانيا، واليابان. ونظام التعليم العالي الأمريكي قوي جداً. فقد وسعت الجامعات الأمريكيَّة سبقها وتفوّقها في السمعة الأكاديمية علىٰ منافسيها في بريطانيا، والقارة الأوروبية واليابان علىٰ امتداد العقود القليلة الماضية[78]. فعدد شهادات التخرّج الممنوحة سنوياً تضاعف أربع مرّات منذ ستينيّات القرن العشرين[79]. ويفوز الأمريكيون بجوائز نوبل أكثر من مواطني أي بلد آخر. وهذه المنجزات تعزّز قوتينا: الاقتصادية، والناعمة الطرية، علىٰ حد سواء.

غير أن التعليم الأمريكي، رغم قوّته عند القمة، فإنه أقل إثارة للإعجاب عند المستويات الأدنى. فالتعليم الأمريكي في أفضل حالاته ـ أي في جزء كبير من النظام الجامعي والشريحة العليا من النظام الثانوي ـ يلبي المقاييس العالمية ويضعها. ولكن التعليم الأمريكي في أسوإ حالاته ـ أي في عدد أكبر من اللازم في مدارسنا الابتدائية، والثانوية، وخاصة في المناطق الأقل بحبوحة ـ متخلّف بشكل سيئ. ولعل هذا يعني أن قوّتنا العاملة لن تظل متماشية مع المستويات الآخذة في التصاعد في اقتصاد يقوم علىٰ المعلومات. وقد أظهرت سجلات اختيار الطلبة تحّسناً بطيئاً (ولكنه ثابت) عما كان عليه الحال في التسعينيّات. ولكن الأمّة فشلت في تحقيق الخطة الطموحة المعنونة «الأهداف سنة 2000» (والتي كانت قد وُضعَت في سنة 1989)، أي إيصال نسبة خريجي الثانويات إلىٰ 90 بالمئة، والوصول إلىٰ المرتبة الأولى في العالم في الرياضيات والعلوم، وإظهار كفاءة في المواضيع الأُخرى[80]. وقد استنتج تقويم وطني للتقدّم

---

(78) مارتن وولف، «المستويات المتدنّية تنتعش عند زيارة المفتش»، **الفاينانشال تايمز** (لندن)، 16 نيسان/ أبريل، 2001، ص17.

(79) كابلو، هيكس، وواتنبرغ، **أول قرن تم قياسه**، ص53، 65؛ بوك، **حالة الأمة**، ص61؛ «حالة يرثى لها»، **الإيكونوميست**، 1 تموز/ يوليو، 2000، ص80.

(80) بيتر آپيلبوم، «نتائج اختبارات الطلبة تظهر مكاسب بطيئة ولكنها ثابتة في =

التعليمي أن نسبة من الطلبة تراوح بين الخمس والربع فقط كانت عند مستوى الكفاءة في الرياضيات أو أعلىٰ منه، وأن نسبة تراوح بين الثلث والخُمُسَيْن قد سجلت مثل ذلك المستوى في القراءة[81]. وكان تسعة وعشرون بالمئة من جميع طلاّب السنة الأولى في الكليات بحاجة إلىٰ صفوف علاجية إضافية في المهارات الأساسية[82]. وفي تعليم الكبار هبط 24 بالمئة من الأمريكيين إلىٰ مستوى أدنى فئة في فهم الوثائق (أي أسوأ من ألمانيا مرتين، ومن السويد أربع مرّات)[83]. ويحصل بعض الأطفال الأمريكيين علىٰ نفاذ يوصلهم إلىٰ المصادر التعليمية علىٰ نحو أفضل من الآخرين؛ وهناك تباينات هامّة بين ما يُنْفَقُ علىٰ كل طالب، سواء بين الدول أم في ما بين المناطق ضمن الدولة ذاتها[84]. والفجوة في التحصيل بين الأطفال الأغنياء وغيرهم هي فوق المعدل بالنسبة للأمم الصناعية التسع والعشرين في منظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ولم يكن يُدْفَعُ للمعلمين الأمريكيين سوى 1,2 من متوسط دخل الفرد، بينما يحصل المعلّمون في ألمانيا، وإيرلندا، وكوريا الجنوبية، وسويسرا علىٰ ضعف دخل الفرد أو أكثر[85].

وعلىٰ عكس الكلام المثير للفزع، ليس هناك دليل يُعْتَمَدُ عليه بأن أداء

---

= مدارس الأمة»، **النيويورك تايمز**، 3 أيلول/ سبتمبر، 1997؛ القسم B، ص8؛ ريتشارد روثشتاين، «لوحة سجل سنة 2000: الفشل يؤدي إلىٰ الإغلاق»، **النيويورك تايمز**، عدد 22 كانون الأول/ ديسمبر 1999، القسم B، ص15.

(81) وزارة التربية الأمريكيّة، المركز الوطني للإحصائيات التربوية، **حالة التعليم سنة 2000** (واشنطن، مقاطعة كولومبيا: مكتب طباعة الحكومة الأمريكيّة، 2000).

(82) دايان راڤيتش، «أداء الطلبة اليوم» تقرير بروكِينْغْز السياسي الملخص رقم 23، في أيلول/ سبتمبر 1997، ص2.

(83) بوك، **حالة الأمة**، ص63.

(84) المركز الوطني للإحصائيات التربوية، **حالة التعليم سنة 2000**، ص103.

(85) برونر، «بعد مدة طويلة في الصدارة، الولايات المتحدة تتخلّف الآن»، ص18.

الطلاب هو أسوأ مما كان عليه فيما مضى، ولكن «لا يبدو أن الطلبة الأمريكيين يُحَسِّنون معرفتهم ومهاراتهم لمواكبة اقتصاد آخذ في التقدّم، وليست المقارنة لصالحهم مع نظرائهم في البلدان الأُخرى في العلوم والرياضيات بخاصَّة»[86]. ففي اختبار جرى حديثاً لمئة وثمانين ألفاً من طلبة الصف الثامن في ثمانية وثلاثين بلداً، كانت نتيجة الطلبة الأمريكيين في الرياضيات والعلوم أسوأ من نتائج طلبة سنغافورة، وتايوان، وروسيا، وكندا، وفنلندا، وأستراليا. وكان أداؤهم متراجعاً وأسوأ مما كان عليه وهم في الصف الرابع سنة 1995[87]. وبينما تحسّنت المعدلات الوسطية لسجلات اختبار الجدارة المدرسية تحسّناً طفيفاً علىٰ مدى العقدين الماضيين، فإن المسألة هي ما إذا كانت التغيرات كافية لإتقان التعامل مع اقتصاد قائم علىٰ المعلومات. فقبل أربعين سنة، كان تارك الدراسة الثانوية قادراً علىٰ استخدام مطرقة في مسبك للمعادن أَو ورشة للخراطة؛ أما اليوم فإنّه قد يتعيّن عليه أن يشغّل آلةً أَو ماكينةً مسيطراً عليها بالأرقام. ومع زيادة الإنتاجية في التصنيع، تنتقل الوظائف إِلىٰ خدمات كثيراً ما تتطلّب استخدام الكومبيوتر. والكليات آخذة في التحوّل بازدياد إِلىٰ مطلب لطراز حياة الطبقة الوسطى. والعمّال الذين يستخدمون الكومبيوتر يحصلون علىٰ أجور أكثر من غيرهم. ولسوف يتعيّن علينا أن نستمر في العمل علىٰ تحسين نظامنا التعليمي إذا أردنا أن نواكب المستويات والمعايير المطلوبة في في اقتصاد مبني علىٰ أساس المعلومات.

## عدم التساوي في المداخيل

ثم إن الشكل المتغير لتوزيع الدخل يطرح مشكلة علىٰ الاقتصاد الأمريكي. فمن سنة 1947 إِلىٰ سنة 1968 تناقص التباين في دخل العائلة، كما

(86) بوك، **حالة الأمة**، ص65.

(87) دايانا شيمو، «الطلاب في الولايات المتحدة لا يصمدون في الاختبارات العالمية»، **النيويورك تايمز**، 7 كانون الأول/ ديسمبر 2000، القسم A، ص1.

تُظْهِرُ البيانات الإحصائية. ومن سنة 1968 إلى سنة 1993 تزايد عدم المساواة. وتشير البياناتُ المجموعةُ منذ سنة 1993 إلىٰ أن الزيادة قد تباطأت أَو توقفت، ولكن الوقت لا يزال مبكراً للتأكد من ذلك. أما معدل الفقر بين صفوف الأمة كلها فقد هبط من 22 بالمئة سنة 1960 إلىٰ 11 بالمئة في سنة 1973، ولكنه ساء حتى وصل إلىٰ 15 بالمئة في سنة 1993. ثم عاد النمو الاقتصادي في النصف الأول من تسعينيّات القرن العشرين فهبط إلىٰ 11,8 بالمئة[88]. ولعل الابتعاد في طلب العمالة عن العمّال الأقل تعليماً يقدِّم تفسيراً لتآكل الأجور أفضل من التغيرات النابعة عن التصنيع[89].

إن المشكلة ليست مسألة عدالة فحسب، ولكن مسألة ما إذا كان انعدام المساواة قد يؤدي إلىٰ ردود أفعال سياسية يمكن أن تثبط إنتاجية الاقتصاد أَو تبطئ معدلات النمو الاقتصادي العالية التي هي أساس قوّتينا: الصلبة والناعمة الطرية. وكما يشير مجلس المستشارين الاقتصاديين، فإن «الاضطراب نتيجة لا محيص عنها للنمو الاقتصادي والتغيّر التكنولوجي». فثمن التقدّم هو ما أسماه الاقتصادي جوزيف شومتر «التدمير الخلاّق»، ولكن الأعباء ليست محمولة بالتساوي. فالأدلة تشير إلىٰ أن تشريد العمال من مواطن تواجدهم ناجم إلىٰ حد كبير عن التكنولوجيا وليس عن منافسة العمالة المستوردة. ففي التسعينيّات، تصاعد تشغيل العمّال علىٰ أيدي الشركات الأمريكيَّة في الداخل وفي الخارج معاً علىٰ نحو مترادف، وليس في أي منهما علىٰ حساب الآخر. ومع ذلك، فعلىٰ الرغم من أن البلد ككلٍ يستفيد، فإن العولمة والتغيّر التكنولوجي يهدِّدان علىٰ وجه الخصوص العمالَ الأقلَّ مهارةً والأقلَّ تعليماً. وما لم تضمن

---

(88) **التقرير الاقتصادي للرئيس**، ص20 ـ 22.

(89) مكتب الإحصاء الأمريكي، «الشكل المتغيّر لتوزيع دخل الأمّة»، **التقارير الحالية الجارية عن السكان**، حزيران/ يونيو، 2000، ص1، 10.

السياسات أنهم لن يُتْرَكُوا متخلفين، فإنّهم لا يقدمون أساساً لرد فعل يمكن أن يبطئ نموَّ أمريكا[90].

ورغم هذه المشاكل والشكوك، يبدو من المحتمل أنه مع استخدام السياسات الصحيحة، سيستمر الاقتصاد الأمريكي بالعمل جيداً في إنتاج قوة صلبة للبلد. وسيكون العامل المجهول الذي يصعب التنبؤ به هو تكرر هجمات إرهابية تضر بالثقة إلىٰ درجة حدوث فترة طويلة من الركود. أما القوَّة الناعمة الطرية فهي مسألة مفتوحة أكثر. فمن الواضح أن كثيرين معجبون بنجاح الاقتصاد الأمريكي، ولكن ليس الجميع يمجدونه كنموذج يُحتذى. فالحكومة تلعب دوراً أخفّ في الاقتصاد الأمريكي. إذ إنّها تنفق ثلث إجمالي الناتج المحلي (وتفرض عليه الضرائب)، بينما تنفق أوروبا ما هو أقرب إلىٰ النصف. وقوى السوق المتنافسة أقوى، وشبكات السَّلامة الاجتماعية أضعف. والاتحادات النقابية أضعف، والقيود علىٰ أَسواق العمل أقل. والمواقف الثقافية، وقوانين الإفلاس والهياكل المالية في صالح الأعمال التجارية علىٰ نحو أقوى. وبينما يمتدح الأجانب كثيراً من هذه الفضائل، فإن البعض يعترضون علىٰ الثمن الذي يرافق هذا الاعتماد الأكبر علىٰ قوى السوق، وهو الثمن الذي يتمثَّل بانعدام المساواة وانعدام الأمن.

ولقد كان المجال الذي تفوّق فيه النموذج الأمريكي بوضوح هو تكوين الوظائف، مع معدل للبطالة يعادل نصف معدلها في ألمانيا (ولو أنّه يكاد يعادل معدلها في اليابان). وكما لاحظت الإيكونوميست فإنّه «علىٰ وجه العموم، فإن الفكرة القائلة بأن الاقتصاد الأمريكي يقف علىٰ قمة العالم هي موضع شكّ. وهذا الاقتصاد مكشوف للنقد أيضاً بسبب اتساع التباين في المداخيل. وكثيراً ما يتم التأكيد علىٰ أن الأمريكيين قد قبلوا بتزايد الفجوات بين المداخيل غير

(90) **التقرير الاقتصادي للرئيس**، ص174 ـ 175.

المتساوية في مقابل الحصول على نمو أسرع؛ ومع ذلك فعلى امتداد العقد الماضي، ارتفع وسطي المداخيل بكميات تشبه ارتفاعه في ثلاثة بلدان، رغم أن تفاضل مداخيل أمريكا أكبر. . . . فأفقر 20 بالمئة من الناس في اليابان، أفضل حالاً بنسبة 50 بالمئة من أفقر 20 بالمئة في أمريكا»[91]. كما أن العشرة بالمئة الأقل في توزيع المداخيل الأمريكيَّة لم يكن لديهم بين أعلى المداخيل سوى متوسط دخل يقع في الترتيب الثالث عشر بالمقارنة مع الناس الفقراء نسبياً في الاقتصادات المتقدمة الأُخرى. وإذن فالأداء الوظيفي المتفوّق للاقتصاد الأمريكي لن يجعل الأوروبيين وغيرهم يرون فيه النموذج الأفضل ما لم نخفف من آثار انعدام المساواة[92]. إن كيفية تعاملنا في الداخل مع المتخلفين بيننا لها تأثير هام على قوّتنا الناعمة الطرية.

## كيف ينظر الأمريكيون إلى العالم؟

حتى ولو لم تؤدّ الانشطارات الاجتماعية إلى تمزيق الاستقرار الداخلي، فإن القدرات المؤسَّسية تبقى كافية وملائمة، والاقتصاد ينمو على المدى الطويل. ولعل أمريكا ستقصّر في تحويل مصادر قوّتها إلى نفوذ فعَّال لو أنّه قُدِّر للرأي العام أن ينكفئ إلى الداخل بعد أيلول/ سبتمبر سنة 2001، كما فعل بعد

---

(91) «البحث اليائس عن نموذج كامل»، **الإيكونوميست**، عدد 10 نيسان/ أبريل، 1999، ص67 ـ 68.

(92) حتى المراقب المتعاطف مثل مارتن وولف، من صحيفة **الفاينانشال تايمز** يلاحظ بأن «بعض أنجح الاقتصادات في مجال التكنولوجيا العليا والبطالة المنخفضة (ولو بسجل مختلط من نمو الإنتاجية) كانت هي دول الرفاه الشمالية الأوروبية. ومع ذلك فإنها من بعض الجوانب هي النقيض القطبي للولايات المتحدة على طول الخط، وبشكل ملحوظ في مجال الضرائب والإنفاق العام. فالولايات المتحدة رغم كل نجاحها، لا يحتمل أن تقدم الطريقةَ العمليةَ الوحيدةَ القابلةَ للتطبيق في تنظيم اقتصاد متقدم». مارتن وولف، «الجاذبية المغرية للطريقة الأمريكيَّة»، **الفاينانشال تايمز** (لندن)، 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 2000 الصين 25.

الحرب العالمية الأولى. فإذا هزّ أطلس كتفيه فماذا يحدث للهيمنة؟ [أطلس في الأساطير الإغريقية جبارٌ حكم عليه زيوس أن يحمل السماء على كتفيه، ويبدو أن المؤلِّف هنا يشبّه أمريكا به: المعرّب].

في ردّ الفعل الأولي، لا يبدو أن ذلك يحدث، رغم أن البعض قلقون من كونه قد يحدث. فقد قام مجلس شيكاغو للعلاقات الخارجية باستطلاع آراء الأمريكيين في السياسة الخارجية كل أربع سنوات بعد سنة 1974. فوجد أن هناك دعماً مستمراً لدور فعَّال للولايات المتحدة في العالم. فقد أيّد مثل هذه الفعالية 61 بالمئة من عامة الناس و96 بالمئة من القادة. بل إن ثلاثة أرباع الجمهور والقادة تنبأوا بدور أعظم لبلدهم في غضون عشر سنوات. وكانت غالبية الجمهور تعتقد أن القرن الحادي والعشرين سوف يشهد مزيداً من العنف، وأن الإرهاب يُعْتبر التهديد رقم واحد لمصالح أمريكا الحيوية، تليه الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وانتشار الأسلحة النووية. وكان القلق يتصاعد في صفوف القادة من تطور الصين كقوة عالمية. وبدا مما هو ظاهر على السطح أن المواقف الأمريكيَّة مناسبة.

والالتزام الشامل للجمهور بالمشاركة الأمريكيَّة يتعايش جنباً إلى جنب مع الإحجام عن دعم استخدام القوات الأمريكيَّة في الخارج. فنحن نفضّل المقاربات متعددة الأطراف أكثر من قيامنا بالتصرّف وحدنا على انفراد. فهناك سبعة وخمسون بالمئة من الجمهور يوافقون على وجوب مشاركة الولايات المتحدة في قوّات حفظ السَّلام، ويعتقد 72 بالمئة من الجمهور (ولكن 48 بالمئة فقط من القادة) أن الولايات المتحدة ينبغي أن لا تتخذ إجراءات منفردةً وحدها في الأزمات الدولية إذا لم تكن مدعومة من قبل حلفائها. وحول مسألة العولمة، أعرب 54 بالمئة من الجمهور و87 بالمئة من القادة عن اعتقادهم أنّها جيدة لأمريكا على الأغلب. ويعتقد ثلاثة وستون بالمئة من عامة الناس و89 بالمئة من القادة أن قوة البلد الاقتصادية أهم من قوّتها العسكرية كمقياس للقوّة والنفوذ والتأثير في العالم.

وحتى الآن، كل شيء جيد. فمعظم الأمريكيين ليسوا انعزاليين، وهم لا يركّزون على الهيمنة العسكرية وحدها. وهم يريدون أن يتصلوا بالعالم عن طريق المؤسَّسات متعددة الأطراف. فما هو الخطأ في هذه الصورة إذن؟ ولماذا نجد مثل هذه الصعوبة في تحديد مصلحتنا الوطنية؟ ولماذا كانت سياستنا في كثير من الحالات أحادية الطرف على نحو متغطرس؟ وعلى سبيل المثال، لماذا انتقصنا من تأثيرنا على الأمم المتّحدة بأنفسنا في تسعينيّات القرن العشرين برفض دفع التزاماتنا عندما كانت استطلاعات الرأي تبيّن أن ثلثي عامة الناس يؤيدون الأمم المتّحدة؟

وبكلمة واحدة، كانت المشكلة هي اللامبالاة. فبعد الحرب الباردة وقبل الهجمات الإرهابية في أيلول/ سبتمبر سنة 2001 انشغل الأمريكيون بقضاياهم المحلية، فاتجهوا إلى الحاضر والماضي بدلاً من الاهتمام بالمستقبل العالمي. فلم تلعب السياسة الخارجية أي دور في انتخاباتنا الرئاسية. وكما لاحظ هنري كيسنجر، فإن «المفارقة، هي أن تفوّق أمريكا كثيراً ما يعامله الشعبُ الأمريكيُّ نفسُه بلا مبالاة. . . . ومن هنا فإن الحكمة ترغم الساسة الطموحين على تجنّب المناقشات حول السياسة الخارجية، وتعريف القيادة بأنها انعكاس للعواطف الشعبية الراهنة، وليست تحدياً لرفع رؤى أمريكا»[93].

وعندما يكون أغلب الناس غير مبالين، فإنّهم يتركون ميادين معركة السياسة الخارجية لذوي المصالح الخاصة. والنتيجة تحديد ضيق لمصلحتنا الوطنية كثيراً ما ينفّر بلداناً أُخرى. وخذ المفارقة الظاهرة في رفضنا دفع التزاماتنا المستحقّة علينا للأمم المتّحدة رغم أن غالبيتنا تقف مع الأمم المتّحدة. ويعود جزء كبير من السبب إلى شدة التمسّك بأولويات تفضلها أقلية. فكثير من النشطاء الذين ذهبوا للتصويت في الانتخابات الأولية للحزب الجمهوري (وهم غالباً ما

---

(93) هنري كيسنجر، **«أتحتاج الولايات المتحدة إلى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين»** (نيويورك، سيمون وتشوستر، 2001)، ص18.

يمثّلون نحو الخُمُسِ فقط من الناخبين) كانوا يعتقدون أن هيئة الأمم المتّحدة خطر علىٰ السيادة الوطنية. وكان موضوع المستحقات شديد الأهمية عندهم. ورغم أنّهم يشكّلون أقلية من عامة الناس، فإن صوتهم كان هذا الذي يسمعه الكونغرس عند البتّ في المصلحة الأمريكيَّة[94]. وعلاوة علىٰ ذلك فإن هذا الصوت تضخمه العقيدة الإيديولوجية لرؤساء بعض اللجان الهامة، كالسناتور جيسي هيلمز، والخطط التكتيكية لذوي المصلحة الخاصة في الربط بين دفع الالتزامات المستحقّة وبين موضوع دخيل عَرَضِيّ كالإجهاض.

لقد كانت استطلاعات الرأي واضحة بشأن موضوع اللامبالاة. فاهتمام الأمريكيين بالأخبار، وخصوصاً عن البلدان الأجنبية، تضاءل بعد انتهاء الحرب الباردة. فليس هناك من «المهتمين جداً» بالأخبار عن البلدان الأُخرى سوى 29 بالمئة من الجمهور الأمريكي. وهناك 22 بالمئة «لا يكادون يعيرونها اهتماماً يُذكر». وعند طرح سؤال عن أكبر المشاكل التي تواجه البلد، شكّلت السياسة الخارجية أصغر نسبةٍ مئويةٍ في أجوبة الجمهور (7 بالمئة) (أما عند القادة فكان الرقم 19,5 بالمئة). «في عالم ما بعد الحرب الواردة، مع عدم وجود عقلية «نحن ـ ضد ـ هم» بوضوح محدّد، فإن علاقة أحداث العالم تبدو أقل وضوحاً لكثير من الأمريكيين»[95]. وبعض الناس يصفون هذه المواقف بأنّها «نزعة انعزالية طرية ناعمة»[96]. ويسميها آخرون «نزعة دولية أممية مخفّفة»[97].

---

(94) ستيفن كول، «ما يعرفه الجمهور ولا تعرفه واشنطن»، **فورين بوليسي**، شتاء 1995 ـ 1996، ص114.

(95) جون ي. ريلي، كمحرر، **الرأي العام الأمريكي والسياسة الخارجية للولايات المتحدة سنة 1999**، مجلس شيكاغو الخاص بالعلاقات الخارجية
(http://www.ccfr.org/publications/opinion/AmPuOp99.pdf)

(96) جيمس م. ليندسي، «اللامبالاة الجديدة»، **فورين آفيرز**، عدد أيلول/ سبتمبر ـ تشرين الأول/ أكتوبر، 2000.

(97) وولف، **أمة واحدة، بعد كل شيء**، ص170.

وليست المسألة مسألة رفض الهموم أَو الاهتمامات الأجنبية، كالرفض الذي ميّز المواقف الأمريكيَّة تجاه أوروبا في ثلاثينيّات القرن العشرين. بل الأرجح أنّها مسألة لامبالاة وانشغال داخلي.

إن الخطر في عدم مبالاة الجمهور هو أن المصالح الخاصة ـ من اقتصادية، وعرقية، وإيديولوجية عقائدية، الموجودة دائماً في كل ديمقراطية، ينمو لها صوت أقوى حتى من صوتها الطبيعي المعتاد في تحديد المصلحة الوطنية. فخلال الحرب الباردة كان احتواء القوَّة السوفياتية يقدِّم نجماً شمالياً هادياً للسياسة الخارجية الأمريكيَّة. ومن الناحية التاريخية، كانت فترة الحرب الباردة فترة شاذة من توافق الآراء حول الاهتمام المركزي للسياسة الخارجية (وحتى فترة التوافق هذه انطوت علىٰ نزاعات مريرة حول ڤيتنام وأمريكا الوسطى). والواقع أن الارتباك المحير كان في أغلب الحالات هو القاعدة. وعلىٰ سبيل المثال، فإن الخلافات العرقية قد لَوَّنت عمليات تقييم ما إذا كان ينبغي علىٰ الولايات المتحدة أن تدخل الحرب العالمية الأولى. ولقد كانت المصالح الاقتصادية تلعب دائماً دوراً هاماً في صنع السياسة الخارجية الأمريكيَّة[98]. إن دراسة متأنية للتحديدات الأمريكيَّة للمصلحة الوطنية في تسعينيّات القرن التاسع عشر، وثلاثينيّات القرن العشرين وثمانينيّاته، تستنتج أنّه «ليست هناك مصلحة وطنية وحيدة. والمحلِّلون الذين يفترضون أن أمريكا لها مصلحة وطنية يمكن تمييزها وينبغي للدفاع عنها أن يبتّ في علاقات أمريكا مع الأمم الأُخرى يعجزون عن تفسير الفشل المطّرد بإلحاح في تحقيق توافق محلي بشأن الأهداف الدولية»[99]. ولكن لم يحدث من قبل أبداً أن كنّا متفوقين إِلىٰ هذا الحد. وقد أدَّت اللامبالاة العامة إِلىٰ جعل وضعنا قبل أيلول/ سبتمبر 2001

(98) تشارلز أ. بيرد، فكرة المصلحة الوطنية (نيويورك: مكملان، 1934).

(99) پيتر تروپوفيتز، **تحديد المصلحة الوطنية: الصراع والتغيير في السياسة الخارجية الأمريكيَّة** (شيكاغو: مطبعة جامعة شيكاغو، 1998)، ص12.

أكثر لذعاً وحدّةً حينما وصل الأمر إلىٰ البتّ في كيفية استخدام قوّتنا والمحافظة عليها.

فالكونغرس يعير اهتماماً للعجلات ذات الصرير، وتضغط عليه المصالحُ الخاصةُ لتشريع تكتيكات السياسة الخارجية وقوانين السلوك مع العقوبات لبلدان أُخرى. وكما يشير هنري كيسنجر، فإن «ما يقدّمه النقّاد الأجانب علىٰ أنّه سعي أمريكا للهيمنة إنما هو في أغلب الأحوال استجابة لمجموعات الضغط المحلية». ويقوم التأثير المتراكم لذلك «بدفع السياسة الخارجية الأمريكيَّة نحو سلوك أحادي الجانب ومتنمّر باستفزاز، لأن التشريع (علىٰ عكس الاتصالات المحلية، التي هي دعوة للحوار عموماً) يترجم إلىٰ وصفة تقول للناس اقبلوا هذا الموقف أَو ارفضوه، وهي المعادل العملي التشغيلي للإنذار»[100]. وقد أدَّى نداء الاستيقاظ في أيلول/ سبتمبر سنة 2001 إلىٰ محو اللامبالاة الآن. ولكن إغراءات الانعزال والإجراءات الأحادية الجانب باقية. «فبقدر ما تحوّل الولايات المتحدة نزعة التفرّد إلىٰ عادة، أَو تقلِّل من إسهامها في إنتاج البضائع العامة، سيشعر الآخرون بِقَرْصَة القوة الأمريكيَّة علىٰ نحو أقوى وأشدّ. وسينمو الحافز لتأديب السيد الكبير[101].

وقد يَثْبُتُ أن المواقف إزاء العولمة هي كعب آخيل (أي نقطة الضعف القاتلة) بالنسبة للقوّة الأمريكيَّة. فليست للأمريكيين مناعة مضادة لردّة الفعل الحمائية. ولعل دعم العولمة الاقتصادية هشٌّ أكثر مما يبدو للوهلة الأولى. وهناك سلسلة واسعة من مُسُوح الرأي العام تفيد بأن الجموع أَو الغالبية تعارض سياسات المزيد من تحرير التجارة، والهجرة، والاستثمار الأجنبي المباشر. وهذه المواقف ـ التي تتحالف بقوة مع مهارات سوق العمل، مع رجحان

(100) هنري كيسنجر، «أمريكا عند القمة»، **ذي ناشنال إنترست**، صيف 2001، ص15.

(101) جوزيف جوف، «مَن الخائف مِن السيد الكبير؟» **ذي ناشنال إنترست**، صيف سنة 2001، ص52.

احتمال موقف سلبي من المستخدمين ذوي الأجور الأكثر انخفاضاً ـ لا تعكس الجهل بالفوائد بحسب، بل شعوراً بأن تكاليف انعدام الأمن الاقتصادي قد تكون أكثر أهمية[102]. ومثل هذه المواقف قد يعزّزها القلقُ الجديدُ حول الإرهاب.

وتظهر استطلاعات الرأي أشد التباينات تشعّباً في مواقف الجمهور والقادة تأتي رداً على الأسئلة الخاصة بالأولوية التي ينبغي إعطاؤها «لحماية وظائف العمّال الأمريكيين». إذْ إن أربعة أخماس الجمهور تعطيها مرتبة «هامة جداً»، بالمقارنة مع 45 بالمئة من القادة[103]. أما العمال الأقل مهارة ـ وهم المجموعة التي تشكّل أكثرية القوة العاملة الأمريكيّة ـ «فقد عانوا من نمو أجور يقرب من الصفر، وحتى التناقص أي النمو السلبي في الأجور الحقيقية، رغم التقدّم المتجدّد في السنوات الأخيرة. كما شهدوا حالات هبوط حاد في أجورهم بالنسبة للعمال الأكثر مهارة... ومن المحتمل أن يكون الدعم الشعبي للمزيد من التحرير الليبرالي مشروطاً بتقديم معونة حكومية فعّالة لمساعدة العمّال على التكيّف للتأثيرات الضارّة»[104]. إن مجال الحركة لممارسة قوّتنا في الخارج يعتمد جزئياً على السياسات التي نتّبعها في الداخل. فإذا قُدِّر للولايات المتحدة أن تستدير نحو اتجاه حمائي، فإننا لن ننتقص من النمو الاقتصادي الداعم لقوّتنا الصلبة فحسب، ولكننا سوف نسجّل أيضاً مثالاً تعيساً يكون من شأنه التقليل من قوّتنا الصلبة.

ويجادل البعض بأن تكاليف ممارسة القوة تثقل كاهل جميع الإمبراطوريات في آخر الأمر، وأن الهجمات الإرهابية سوف تجعل الجمهور

---

(102) شيف وسلوتر، **العولمة ومُدْرَكاتُ العمال الأمريكيين**، ص9.

(103) وكالة الإعلام الأمريكيّة لتحليل الآراء M-162-99، 20 آب/ أغسطس، 1999، ص1.

(104) فريد بيرغشتين، «مقدمة» في كتاب شيف وسلوتر، **العولمة ومدركات العمال الأمريكيين**، ص 10.

الأمريكي يتعب ويسأم من «الامتداد الاستعماري الطويل أكثر من اللازم»[105]. ولكن الأعباء المالية لم تزد، إذْ إن نفقات الدفاع والشؤون الخارجية تضاءلت حصّتها من إجمالي الناتج الوطني على مدى بضعة عقود مضت. وعلاوة على ذلك فإن نقاط ضعفنا المكشوفة لا يمكن إزالتها بالانكفاء إلى الداخل. صحيح أن المواقف الأمريكيَّة تميل إلى التسامح ـ بدلاً من الدعم القوي ـ مع محاولات القادة لتحويل مصادر قوة البلد إلى نفوذ فعّال التأثير في العالم. فإذا حدث تباطؤ اقتصادي، أَو تزايدت حالات التباين وعدم المساواة، أَو إذا عجزنا عن مواجهة الإرهاب، فإن بعض المجموعات الهامّة قد تسحب هذا التسامح، ولا سيما في ما يتعلّق بالتحرير الليبرالي للتجارة والهجرة. ومع ذلك فإن الرأي العام مجموعة من القيود، كالسدود والحواجز، وليس عاملاً مباشراً يقرِّر السياسةَ الخارجيةَ ويبت فيها[106]. وتظهر استطلاعات الرأي أن هذه القيود عريضة تماماً. فمشكلة الجبهة الداخلية ليست آفاق التفسّخ السياسي والاجتماعي المرهوب أَو الركود الاقتصادي بقدر ما هي تطوّر رؤيةٍ كبيرة الشعبية للكيفية التي ينبغي على الولايات المتحدة أن تحدّد بها مصلحتها الوطنية في عصر المعلومات العالمي. وهذا هو السؤال التالي الذي نعالجه في ما يأتي.

---

(105) فرانز نوشلر، «التعددية في مواجهة الأحادية»، مؤسَّسة التنمية والسلام، ورقة السياسة رقم 16، بون، 2001، ص8.

(106) ريتشارد صوبل، **أثر الرأي العام على سياسة أمريكا الخارجية منذ ڤيتنام** (نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، 2001)، ص10.